مؤتمر

الاستثمار الأجنبى واحتياجات التنمية العربية

المؤتمر العلمى السادس
الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
٢٨-٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٢

عقدت **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية** فى بيروت، مؤتمرها العلمى السادس، خلال يومى الثامن والتاسع والعشرين من شهر حزيران ٢٠٠٢، وقد تم عرض تسعة أبحاث رئيسية خلال الجلسات الأربع للمؤتمر، تناولت كافة الجوانب المتعلقة بموضوع المؤتمر، وفيما يلى عرضاً موجزاً لأهم ما تضمنته هذه الأبحاث أو الأوراق.

الاستثمار الخارجى وفجوة التمويل المحلى

"حازم الببلاوى"

فى البداية ميزت الورقة الاقتصاد العربى إلى مجموعتين، مجموعة دول العجز، التى تتميز بارتفاع كثافتها السكانية وقصور ادخارها المحلى وعجز ميزان مدفوعاتها، ومجموعة دول النفط، والتى تتميز بعكس هذه الخصائص، حيث الخفة السكانية وقصور الطاقة الاستيعابية للاستثمار المحلى وفائض فى ميزان المدفوعات. وفى ضوء هذا الواقع فإن المشاكل الاقتصادية للدول العربية تحددت فى عدد محدود من القضايا. فى دول العجز تكمن القضية فى كيفية زيادة هذه الدول لقدراتها المحلية، ومن ثم زيادة معدل الادخار المحلى والذى يرتبط عادة بزيادة القدرة التصديرية. وإلى أن يتحقق هذا التوازن الداخلى في هذه الدول ينبغى العمل الدائم على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لسد فجوة التمويل المحلى. أما بالنسبة للدول الفائض، فللقضية بعدان، **أولهما** هو كيفية زيادة القدرة الاستيعابية المحلية وزيادة الاستثمار المحلى بغرض تنويع مصادر الدخل، **وثانيهما** هو العمل على حسن استخدام وكفاءة الاستثمارات المالية الخارجية.

وبذلك فقد أشارت الورقة إلى مثالية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ذات العجز في الموارد المحلية وبين الدول العربية ذات الفوائض المالية. ومع ذلك وجد أنه رغم مرور نحو نصف قرن على بروز مثل هذا التوجه، إلا أن هذا التكامل يسير بشكل بطئ، ويكاد لا يتحقق منه شئ على

أرض الواقع.

وفى الختام أوضحت الورقة أهم أسباب ضعف مستوى التعاون والتكامل الاقتصادى العربى وهى: ضعف الإرادة السياسية لدى حكومات الدول العربية، ونقص البنى التحتية اللازمة لخلق مزيد من التعاون بما تشمله من خدمات وطرق وموانئ وإزالة للتعقيدات الإدارية والبيروقراطية، وعدم توافر المناخ الاستثماري المناسب بشكل عام. **وبذلك فإن على الدول العربية إزالة كافة هذه العقبات لتحقيق المزيد من التعاون فضلاً عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.**

الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى أنشطة أسواق المال والبورصات العربية

"سليمان المنذري"

تشير هذه الورقة فى البداية لما تتطلبه دراسة الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى البورصات وأسواق المال العربية ــ لا سيما خلال السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٧-٢٠٠١). من الإلمام بتطورات البيئة الدولية للتدفقات الرأسمالية، التى تشكل الإطار التعاقدى والتنظيمى لحركة الأموال عبر الأسواق العالمية واستثمارها المباشر وغير المباشر (المحفظى)، وما طرأ عليها منذ إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية عام ١٩٩٧، واتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف عام ١٩٩٥، وبروز ما يسمى بالعولمة المالية، وانخراط كثير من الأسواق الناشئة والبورصات العربية من بينها فى هذا التوجه العولمى، والخشية من أن تتحول هذه البورصات إلى مسرح للمضاربات (الأموال الساخنة) وتبتعد عن الدور المنشود لها كآلية لتمويل الاستثمارات الجديدة أو التوسع فى المشاريع القائمة.

كذلك فقد تولت الورقة استعراض ملامح الاستثمار غير المباشر فى البورصات العربية من خلال تأكيدها على ضرورة إنجاز مشروعات واتفاقيات الربط بين الأسواق المالية العربية، ودعم أواصر التعاون بينها، وانفتاحها على بعضها البعض باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، تمهيداً لقيام تكتل مالى عربى فى هذا المجال الهام، أسوة بالتكتلات المالية الإقليمية والدولية. ومن هذه المشروعات المؤسسة العربية للتقاضي، والبورصة العربية، والشبكة

العربية للمعلومات المالية والتى تم تدشينها فى مطلع سبتمبر ٢٠٠١. **كما أكدت الورقة على أهمية قيام كيان مالى عربى على طريق السوق المالية العربية المشتركة لمواجهة تيار العولمة، وحماية الأسواق المالية العربية الناشئة من مخاطر الأزمات المالية التى تحدثها حركة الأموال الساخنة.**

حركية الاستثمار الأجنبى المباشر واحتياجات التنمية العربية

"الشريف بقه"

تعرضت هذه الورقة لمعالجة الموضوع المقترح من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الاستثمار الأجنبى بين ظاهرتى التمركز والتشتت. وفى هذا السياق تمت الإشارة إلى أنه رغم تعطش وتشوق الدول النامية وبالخصوص الإفريقية منها، إلى الاستثمارات، إلا أنه يلاحظ استئثار مجموعة أخرى من الدول وبالخصوص تلك الدول التى تسمى الدول الصناعية الجديدة، بتلك التدفقات الاستثمارية، وذلك لما توفره هذه الدول من شروط ملائمة تحقق رغبات الشركات العالمية. كما أنه يلاحظ فى هذا الصدد ما تقوم به هذه الشركات من إعادة ترحيل لعوامل إنتاجها من بعض الدول الإفريقية والشرق أوسطية وبخاصة النفطية.

المحور الثانى: الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول العربية، حيث أشير لما بذلته الدول العربية من جهود لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال التسهيلات المتعددة كالإعفاءات الجمركية والضريبية وإمكانية تحويل الأرباح .. الخ. غير أن سائر هذه التسهيلات، لم تثر رغبة الشركات العالمية فى تغيير وجهتها ولم تحفزها على الأقل على الاستقرار. وتشير الإحصاءات لانخفاض نسبة الاستثمار الأجنبى للناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية من ٢٦,٧% عام ١٩٨٠ إلى ٢٢,٥% عام ١٩٩٢ ثم إلى ٢١,٥% عام ١٩٩٤، مع ملاحظة تركز معظم هذه الاستثمارات فى قطاعات استراتيجية محدودة ذات طابع استخراجى كالنفط.

المحور الثالث: وهو ما عنونته الورقة بعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للأوطان العربية، وضمن هذا الإطار

نوهت الورقة إلى أن الإجراءات التصحيحية التى اتخذتها معظم الأقطار العربية فى نهاية الألفية المنصرمة، فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى لم ترق إلى المستوى الذى يمكن من خلاله تفعيل آليات الاقتصاد العربى ليصبح محط أنظار وولع الشركات الاستثمارية العالمية.

الاستثمارات النفطية

داخل وخارج الدول النفطية

"حسين عبد الله"

تقع هذه الورقة فى قسمين أساسيين، **القسم الأول** وهو المنوط باستعراض الاستثمارات النفطية الأجنبية داخل الدول النفطية، والذى انتهى بالتأكيد على ضرورة أن تتابع الدول النفطية ما يجرى من مفاوضات حول موضوع تحرير الاستثمار فى إطار المنظمات الثلاث المهتمة بهذا الموضوع وهى OECD, WTO, UNCTAD. وأن تساهم هذه الدول بجدية فى صياغة التوصيات التى تنبثق عن تلك المفاوضات، وخاصة بالنسبة للموضوعات التى سبق رفضها فيما يتعلق بالاستثمار ويحتمل أن تطرح مرة أخرى على مائدة المفاوضات، ومن ذلك اشتراط نقل التكنولوجيا، والأداء التصديرى، والاستثمار الأجنبى المباشر.

وقد تعرضت الورقة فى **قسمها الثانى** لموضوع استثمارات الدول النفطية فى التكرير والتوزيع خارج أراضيها، حيث أشارت إلى أن الدول العربية ظلت محرومة من ثمار التصنيع اللصيق بالمادة الخام التى يعتمد عليها اقتصادها القومى، حيث لا تتجاوز طاقة المصافى العربية إلى الآن ٨% من طاقة التكرير العالمية، مع أن إنتاجها من النفط بلغ نحو ٢٨% من الإنتاج العالمى عام ٢٠٠٠، كما بلغت صادراتها نحو ٤٣% من صافى الواردات النفطية العالمية لذات العام.

وقد انتهى هذا الشق من الورقة بالتأكيد على أن ما تقوم به الدول النفطية من أنشطة لاحقة خارج أراضيها لا يعتبر تكاملاً بالمعنى الدقيق، وأن امتلاك المصافى ومنافذ التوزيع داخل الأسواق العالمية وإن كان يساعد على تأمين منافذ لتسويق النفط الخام، إلا أن الصورة سوف تتغير مستقبلاً عندما تظهر شحة النفط كما هو متوقع خلال المستقبل

المنظور، علاوة على أن امتلاك المصافى الخارجية باعتباره مجرد استثمار، فقد أكدت تجربة السنوات الأخيرة بأن العائد من تلك الصناعة قد صار عرضة للتآكل المستمر، وهو الأمر الذى دفع العديد من الشركات العالمية إلى التخلص من مصافيها.

الاستثمار وسياسات الاقتصاد الكلى

"منير الحمش"

تميز الورقة بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات هى: الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار فى تكوين المخزون السلعى، الاستثمار فى فائض الصادرات. كذلك تمييزه طبقاً لكونه محلياً أم أجنبياً، مباشراً أو غير مباشر.

هذا وتدور محددات مستوى الاستثمار فى النظام الاقتصادى الرأسمالى، حول ثلاثة متغيرات هى: سعر الفائدة، توقعات رجال الأعمال (المستثمرون)، مستوى الأرباح. وقد جمع كينز بين عنصرى التوقعات ومستوى الأرباح فى مفهوم اقتصادى واحد هو "الكفاءة الحدية لرأس المال" أو "سعر الخصم" وبمقارنته بسعر الفائدة يمكن تحديد مستوى الاستثمار.

وتبدو هنا الأهمية الاقتصادية للاستثمار، بوصفه متغيراً اقتصادياً كلياً يلعب دوراً هاماً فى مسار النظام الاقتصادى وتطوره، خاصة وأنه وثيق الصلة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظف، وذلك على نحو مباشر أو غير مباشر.

كما عالجت الورقة قضيتى الاستثمار واستهداف التثبيت أو الاستقرار الاقتصادى، والاستثمار واستهداف التنمية الذاتية المتواصلة. حيث أكدت الورقة أن سياسات الادخار والاستثمار تحتل مكاناً متميزاً فى السياسات الاقتصادية الكلية للتنمية الذاتية المتواصلة.

وفى ضوء هذا الدور الحيوى لسياسات الادخار والاستثمار، وفى ظل الظروف التى تمر بها أمتنا العربية، أشارت الورقة أن الاعتماد على الذات يأخذ منحى قومياً فى إطار الاعتماد الجماعى على الذات، وبهدف تسخير الموارد العربية، وتخصيصها فى إطار التنمية القومية، وهو ما يقود بدوره للحديث عن الأموال العربية المهاجرة وإلى ضرورة استعادتها للاستثمار فى المنطقة العربية، فى إطار عملية

التنمية القومية والاعتماد الجماعى على الذات.

وفى الختام أكدت الورقة على ضرورة إنهاء الجدل العقيم ما بين المؤسسات العامة والخاصة، حيث إن جميع المؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة يجب أن تقحم فى عملية التنمية، وأن يكون عنصر الكفاءة فى الأداء هو الأساس فى الحكم على مدى الإسهام المنتظر من هذه المؤسسات فى عملية التنمية.

الاعتماد المتبادل بين الدول العربية كمدخل لتحقيق التقدم والتنمية

"عوض مختار هلوده"

تشير هذه الورقة إلى أبعاد وأطر التقدم والنمو ومحاور التطور البشرى وركيزة التكنولوجيا ثم الاعتماد المتبادل ومراحله وأن التقدم والنمو مع الاعتماد المتبادل يخلق قوة حقيقية ويعزز مكانة الأمة والاستقرار.

كما أشارت الدراسة إلى العديد من النقاط التى تمثل قيوداً على الفاعلية فى الدول النامية ومنها الدول العربية وهى الاعتماد الزائد على المزايا الموجودة فى الموارد الطبيعية، وضعف التعاون بين المؤسسات، والفهم الضعيف للعملاء، والفشل فى التكامل المسبق، والتقليد، والخبرة القليلة بالوضع النسبى، وأخيراً ارتفاع شدة المنافسة فى الصناعات التصديرية.

وقد أثبتت الدراسات التى تمت فى الولايات المتحدة وأوروبا أن الابتكار التكنولوجى هو ركيزة محورية للتطور، نظراً لانعكاساته على كلا المجالين العسكرى والاقتصادى وقدرته على زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

وقد أكدت الورقة أن هناك مبادئ سبعة تحركنا من الاعتماد على الغير إلى الاعتماد على الذات بمستوى أعلى لكل دولة، تمهيداً للتضامن والتوصل إلى بيئة جديدة تقودنا للتعامل كالأنداد مع التكاملات الإقليمية الأخرى، وتشمل هذه المبادئ خاصية المبادأة والبدء والمثال فى ذهننا، أسس البدء بالأهم فالمهم، المنفعة للجميع، التفاهم الفعال، مستويات التكاتف والمجالات، المنظومة الفاعلة والتكنولوجيا.

وتقترح الورقة فى الختام أن يكون هناك مجالان أساسيان هما البحث العلمى والتطوير، والصناعة،

كنماذج تتميز أبعادها ودراساتها بإمكانية تحديدها فى مدة قصيرة، علاوة على أن انعكاساتها فاعلة فى التقدم والنمو.

الاستثمارات العربية الخارجية علاقاتها بالثروة القومية، تقديرها، نتائجها، وإمكانية إعادتها إلى الوطن

"على توفيق الصادق، على أحمد البلبل"

تبرز هذه الورقة ما تحتله قضية إعادة الاستثمارات العربية الخارجية إلى الاقتصادات العربية، من أهمية وبخاصة كلما توترت العلاقات العربية/ الغربية، وتنم الدعوة لسحب الأرصدة العربية من المصارف الغربية وإعادة استثمارها فى البلاد العربية، عن شعور وطنى صادق، ولكنها لا تعكس فهماً صحيحاً لمضامين هذه القضية وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية.

وتوضح هذه الورقة المفاهيم الأساسية والعلاقات المستخدمة فى مناقشة مفهوم الثروة القومية ومكوناتها ومفهوم الدخل وعلاقته بالثروة، إضافة لرصد تقديرات للاستثمارات العربية المتداولة فى الخارج اعتماداً على أسلوب جديد يرتكز على تساوى الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات وتغير صافى الأصول الأجنبية. وتتراوح تدفقات رأس المال العربى للخارج بين ٢١٢-٣١٨ بليون دولار أمريكى خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ منها نحو ٢٧٠ بليون دولار لأعضاء مجلس التعاون الخليجى.

كما تشير الورقة إلى أهم أسباب تدفق رأس المال العربى إلى الخارج وهى انخفاض إنتاجية رأس المال، والسياسات الاقتصادية غير القابلة للاستدامة بشكل عام والسياسات النقدية والمالية بشكل خاص. وهو الأمر الذى أدى لنتائج سلبية أهمها زيادة حجم ديون الحكومة، وتقليص القاعدة الضريبية، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادى.

كما تؤكد الورقة على ضرورة العمل على خلق الحوافز والبيئة المناسبين لتسهيل تلقى رأس المال سواء العربى أو الأجنبى. فخلال الخمس عشرة سنة القادمة، يتوقع أن تنمو العمالة العربية بحوالى ٣% سنوياً، وهو ما يستدعى أن ينمو الناتج المحلى الإجمالى العربى بحوالى ٧% سنوياً، وفى ظل افتراض ثبات المعامل الحدى لرأس

المال ICOR بمقدار ٤,٦%، فإننا سنكون بحاجة إلى استثمارات تبلغ نسبتها نحو ٣٢% من الناتج المحلى الإجمالى. وفى ضوء أن نسبة الادخار خلال هذه الفترة تقدر بنحو ٢٣% من الناتج المحلى الإجمالى، فإن هذا يعنى وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، وأنه بفرض عودة كامل الأرصدة العربية فى الخارج إلى الاستثمار داخل أرجاء الوطن العربى، فإن هذا لن يغطى سوى ٢,٨% فقط من الفجوة الموجودة البالغة ٩%، وهو ما يقودنا بالتأكيد إلى أن مهمتنا ليس من المفترض لها أن تقتصر على إغراء رأس المال العربى بالعودة، ولكن أيضاً على جذب رأس مال أجنبى إضافى، وهذا هو التحدى الواجب علينا التصدى له.

الاستثمار فى التشغيل الخاص منهجية جديدة لحل مشكلة البطالة فى سورية

"حسين مرهج العماش"

تحتوى هذه الورقة على استعراض لملامح الحقبة الفكرية السورية لمعالجة مشكلة البطالة. وهى توضح فى البداية الفجوة بين العرض والطلب على العمالة، التى أدت لبروز مشكلة البطالة فى سورية بهذا الشكل الخطير الذى جعلها تترأس قائمة أولويات القيادة السورية، حيث بلغ إجمالى عدد المتعطلين عام ٢٠٠٢ نحو ٤٢٧ ألف متعطل، وتصل نسبة البطالة إلى نحو ١٥-٢٠% من مجموع القوى العاملة، فيما لو أدخلت نسبة العمالة فى القطاع الهامشى.

وقد أشارت الورقة إلى أن حل مشكلة البطالة فى سورية يتطلب مشاركة كل الفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة، والعمل خلال مسارين متتابعين ومتكاملين فى آن واحد معاً وهما:

أ- المسار الآنى العاجل:

وهو تصور مرحلى ذو طبيعة طارئة، يهدف إلى معالجة المشكلة القائمة حالياً وفق خطة استثمارية فى التشغيل والتنمية تؤدى إلى امتصاص أكبر عدد ممكن من مخزون البطالة الحالية. وتعتمد هذه الخطة على دفع العاطلين إلى المبادرة والمشاركة فى عملية التنمية الوطنية بشكل مباشر من خلال إنشاء أوتنويع أوتوسيع مشروعاتهم الصغيرة فى المجالات الإنتاجية والخدمية.

ب- المسار الاستراتيجى طويل الأمد:

ويهدف هذا المسار إلى تأسيس بنية تحتية جديدة وشبكة متكاملة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التى تستطيع بحكم فاعليتها وآلياتها الذاتية فى الربح والنمو أن تستوعب نسبة كبيرة من الأعداد الوافدة لسوق العمل كل عام. وذلك من خلال تعميق نقل التقنية وتحسين بناء القدرات الفردية والمؤسسية التى تستطيع تنفيذ التطوير الإنتاجى والخدمى بما يستجيب لتحديات الأسواق العالمية.

المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

"محمود محيى الدين"

تستعرض الورقة الأبعاد النظرية لمحددات الاستثمار الأجنبى المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادى، وذلك من خلال فرضية باجواتى "Bhagawati- 1978" التى تؤكد أن حجم ونوعية الاستثمار الأجنبى المباشر يتغيران وفقاً لاستراتيجية التجارة الخارجية، وأن معدل النمو الاقتصادى يتأثر إيجابياً بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول التى تتبع منهج دفع الصادرات.

كما تم التعرض للمحددات العامة للتدفقات المالية وهى، معدل التضخم الجارى،استقرار الأوضاع المالية العامة، نظام سعر الصرف، سياسات التحرير الاقتصادى، كفاءة المؤسسات والنظام القانونى، رؤى وتطلعات المستثمرين، إضافة للشروط المبدئية المتمثلة فى الموقع والثروات الطبيعية والاستقرار السياسى. أما عن المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبى المباشر فهى تتمثل فى مؤشرات التنافسية ممثلة فى تكلفة وحدة العمل فى الصناعة بالدولار، وتحرير التجارة، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى المباشر، والطريقة المتبعة فى الخصخصة.

وفيما يخص تطور الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، أشارت الورقة إلى المشاكل المترتبة على تضارب البيانات فيما بين المصادر المختلفة مثل البنك المركزى المصرى، والهيئة العامة للاستثمار، ومصلحة الشركات، وشركة مصر للبترول. وذلك التضارب الذى نتج عن عدم توحيد سنة الحساب، إغفال بعض البنود مثل إعادة استثمار المتحصلات والقروض البينية والاستثمار النوعى،

عدم وجود بيانات قطاعية تفصيلية ضمن بيانات البنك المركزى،اعتماد بيانات هيئة الاستثمار على الاستثمارات المخططة وليست الفعلية، عدم اتباع تعريف محدد للاستثمار الأجنبى المباشر، عدم وجود تنسيق بين مصادر البيانات لإخراج رقم متفق عليه للاستثمارات الأجنبية مع توضيح التعريف المتبع، عدم وجود منهج موحد لجمع البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفى النهاية تؤكد الورقة على مدى الحاجة إلى منهج جديد لصياغة سياسات الاستثمار فى مصر لدفع معدلات النمو الاقتصادى، من خلال عدة إجراءات وعلى كافة المستويات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ندوة

حوار حول تقرير التنمية الإنسانية العربية

مركز دراسات وبحوث الدول النامية

جامعة القاهرة

تجاوباً مع الأصداء الواسعة التى أحدثها تقرير التنمية الإنسانية فى الوطن العربى والصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. خصص **مركز دراسات وبحوث الدول النامية** بجامعة القاهرة يوماً كاملاً لمناقشة ما جاء بالتقرير، بمشاركة نخبة من أبرز الأساتذة والخبراء فى مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، إضافة إلى قيادات ومسئولين من المنظمات الحقوقية والمراكز البحثية ذات الصلة بالتنمية فى الوطن العربى.

وقد بدأت أعمال الندوة بجلسة افتتاحية تحت عنوان: **مفهوم التنمية الإنسانية والإطار العام للتقرير.** وتحدث فيها كل **من الدكتور/ كمال المنوفى** عميد كلية الاقتصاد والدكتور/ **مصطفى كامل السيد**، مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية، والدكتور/ **نادر الفرجانى** المنسق الرئيسى لتقرير التنمية الإنسانية العربية ومدير مركز المشكاة.

الجلسة الأولى: عجز المعرفة:

رأس الجلسة **د. بهجت قرنى** أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وتحدث فيها كل من د. **نبيل على** مدير شركة هندسة اللغة، ود. **ملك زعلوك** مدير برامج التعليم باليونيسيف.

ودار الحديث خلالها حول الجانب العلمى والمعرفى فى الوطن العربى حيث قام الدكتور/ نبيل على بمناقشة قيمة للنتائج التى توصل إليها التقرير*. وقامت الدكتورة/ ملك بالتعقيب بادئة بالإشارة إلى أهمية الجانب المعرفى فى إطاره الاقتصادى على نحو ما جاء بالتقرير غير أنها استطردت وقالت إنها كانت تتمنى أن يتم النظر إلى التعليم في إطار العلاقات سواء مع المعرفة أو مع

* ينبغى تنبيه القارئ أن كلمات المشاركين جاء بعضها مكتوباً ومن ثم وُضع بالكامل فى العرض، بينما بعض الكلمات الأخرى لم تكن مكتوبة ومن ثم تم الاعتماد على تفريغ شريط التسجيل الخاص بالندوة. وكلمة د. نبيل على بالأخص لم تسجل جيداً لتقديمه كلمته فى الندوة من خلال التوضيح الضوئى بالشفافات.

السلطة. وأضافت: "طبعاً نحن لا ننظر إلى التعليم بمعايير اقتصادية بحتة، بمعنى أننا لا نشترط في مخرجات التعليم أن تكون ملائمة للسوق فقط، وإنما أن تكون قادرة على إعادة تشكيل هذه العلاقات. وبالتالى كنت مهتمة بأن تكون هناك نظرة أكثر شمولية لعلاقة التعليم بالمعرفة".

وأشارت إلى أن الدراسات التربوية التقليدية مازالت هى السائدة. وهذه الدراسات يتم تطبيقها فى المنطقة العربية رغم أننا نحتاج إلى تطبيق مختلف. كما أشارت إلى أن فكرة وحدة المصير العربى صحيحة وهذا مبرر كاف لدراسة المنطقة العربية ككيان واحد، لكن علينا فى التقارير القادمة أن نهتم بدراسة التكتلات العربية القائمة، لأن ذلك سوف يفيد جداً فى عملية التكامل.بعبارة أخرى سيكون للاهتمام بالتكتلات داخل الوطن العربى فوائد عديدة، مثل إبراز جوانب التشابه والاختلاف بين الدول العربية. وأوضحت د. ملك إن الدول العربية متباينة فيما بينها من الناحية السياسية، ولذلك لا يمكن أن نتعامل مع الحكومات العربية باعتبارها كيان واحد.

وحول المقترحات الممكنة لتطوير التعليم، والتي قدمها التقرير كتوصيات، قالت د. ملك إن هذا الجزء من التقرير ركز على الاستيعاب والاكتساب والنشر. وكم كنت أود أن نركز على الإبداع والخلق (إنشاء المعرفة)، وأظن أن جميعنا يعلم أن الفجوة بين الشمال والجنوب فى إنشاء النظرية يمثل أحد مؤشرات التقدم والتخلف. وهنا أشير إلى أن أى نسق تعليمى جيد لابد وأن يتضمن (تذكر، فهم، تطبيق، تركيب، تقويم). وهذا النسق هو الذى ينشئ المعلومات المستحدثة، وربما يكون النسق التعليمى فى مصر قد توقف عند التذكر، حتى أصبحت جزئيات المخ لدى التلاميذ متميزة فى هذا الجانب، إلا أنها متخلفة جداً فى الجوانب الأخرى.

إلى ذلك أضافت الدكتورة/ ملك بعض الملاحظات على الجانب الإدارى فى الوطن العربى موضحة

أن ثمة مجموعة من الدوائر الإدارية المتصلة والتى تؤثر سلبياً على كفاءة العملية التعليمية فى الوطن العربى. ومع ذلك أشارت إلى وجود مؤشرات تدعوها للتفاؤل. ومن ذلك مثلاً اهتمام بعض الحكومات العربية بجزئية الطفولة المبكرة.وهذا أمر جديد فى الغرب ويجب علينا أن نتوجه إليه نظراً لأنه يعد الجوانب العليا للتفكير والتى تجعل الأجيال الجديدة قادرة على صنع المعلومات.

المناقشات:

د./ بهجت قرنى إن ثمة إمكانية متاحة لتكوين علماء إلا أن ذلك وحده لن يحقق تقدماً علمياً. كما أن المنهج الذى اقترحته د. ملك لتطوير التعليم من زاوية الاقتصاد السياسى يحتاج إلى مناقشة مع أساتذة الاقتصاد. وأشار إلى أن النقاش حول اعتبار الدول العربية كتلة تحليلية واحدة أم من الأفضل تقسيمه يمكن حسمه بتذكر أن العلاقات الدولية تدرس العالم كوحدة واحدة. رغم أنه يضم دولاً وشركات ومنظمات.

من جانبه تساءل **الأستاذ/ محسن قنديل** عن الأسباب التى دفعت الوطن العربى للعيش فيما يسمى الحقبة الإسرائيلية؟ وعن العوامل التى أدت إلى تراجع الدور المصرى عربياً وإفريقيا؟

في حين أشارت **د. علا الخواجة** نائب مدير مركز الدول النامية إلى أن التقرير ركز على خطورة ضعف الإتقان العربى للغة الإنجليزية. وطالبت بضرورة أن تكون هناك سياسة ذات وجهين؛ القضاء على الأمية من ناحية، وتمكين الخريجين من التعامل مع المعلوماتية بشكل حقيقى.

وفى مداخلته قال **د./ أشرف البيومى** الأستاذ بكلية العلوم – جامعة الإسكندرية إن دور العلم فى الوطن العربى، لا يجد اهتماماً كافياً من المثقفين العرب. بل إن سياسة العلم بعيدة تماماً عن الخطاب الثقافى العربى، على عكس ما هو قائم فى الهند مثلاً. وقد شاركتُ فى التقرير بدراسة عن العلم ولاحظتُ أن هذا الموضوع يحتاج إلى اهتمام حتى نعرف ما هو العلم، وما هى أهدافه

اليوم، وهناك من يعترف بأن العلم أصبح أداة للإمبريالية الأمريكية، وللتطبيع مع إسرائيل.

وأشار **د./ البيومى** أن الورقة الخلفية التى أعدها للمشاركة فى هذا التقرير لم يؤخذ منها سوى سطر ونصف فقط.

وقال: كان يجب نشر الأوراق الخلفية. وهذا لا يعنى أننا ننتقد د./ نادر فرجانى باعتباره الكاتب الرئيسى، بالطبع لا. فهو مسئول عما يكتبه لكن هذا التقرير محصلة لعمل جماعى؛ وكان لابد من إظهار ذلك حتى لا يظهر هذا التباين بين آراء الذين شاركوا فى الإعداد والآراء التى وردت بالتقرير.

وأخيراً قال **د./ البيومى** إن تقدم العلم فى الوطن العربى لن يتم فى الإطار الاقتصادى والسياسى العربى الراهن. لكن بإمكاننا أن نوظف ما جاء بالتقرير، إذا نجحنا فى استنهاض الطاقات الوطنية الكامنة فى هذا المجتمع، وذلك لن يتم إلا بتغيير الإطار السياسى والاقتصادى القائم.

وحول نفس الموضوع قال **أ./ أسامة عرابى** إن هناك من سبق وتحدث عن العلم كأداة للهيمنة. وهذا الكلام أكده تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ عندما أشار إلى أن الدول الصناعية السبع تحتكر ٩٧% من براءات الاختراع على مستوى العالم. والحقيقة أن الإنفاق على البحث والتطوير مقسم بين الشركات الكبرى والدول الصناعية، وبالتالى تصبح تلك الجهات قادرة على إقامة علاقات إنتاجية فى أى مكان.

وطالب **د./ مجدى قرقر** الأستاذ بكلية التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة بالربط ما بين التعليم والمعرفة، لأن مؤسسات التعليم العربى تخرج إنساناً متعلماً غير قادر على التعلم، وهذا ما يؤدى به بعد سنوات قليلة إلى أن يكون جاهلاً على مستوى المعرفة. فى حين شدد المفكر السودانى ***بشير البكرى*** على أهمية التعامل مع الوطن العربى ككتلة واحدة، وأشار إلى أن أخلاقيات العلم جانب رئيسى لابد من التمسك به، مؤكداً أن التعليم هو أحد الأدوات الرئيسية التى يجب على العرب أن

يعتمدوا عليها لتحقيق أى نهضة وبشرط أن يتم إصلاح نظام التعليم الحالى.

وتدخل **د./ عبد الوهاب إبراهيم** بسؤال عما يمكن عمله بعد صدور هذا التقرير. مشيراً إلى أن النخبة المثقفة لا تقل عجزاً عن النخبة السياسية. والغريب – على حد قوله – أن يكون ثمن التقرير ١٠٠ جنيه، فلا يتمكن من الاطلاع عليه غير النخبة العاجزة عن مواجهة ما جاء به من حقائق "علينا أولاً أن نبحث عن مشاكل الفئات الدنيا، وأن نقدم مثل هذا التقرير بأسعار زهيدة".

وختم **د./ أحمد أبو طالب** المداخلات بالتأكيد على أهمية ما جاء بالتقرير لكنه أشار إلى أن نشر المعرفة يمثل أحد اهتمامات وزارة الاتصالات فى مصر التى ترى أن ذلك لن يتم إلا بنشر الحاسب الآلى، وذلك من خلال فكرة الحاسب الاقتصادى. وأود الإشارة إلى أن مصر بها مليون ونصف مليون حاسب، وكل عام يتم استيراد ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف حاسب، والوزارة تعمل على رفع هذا الرقم إلى مليون حاسب حتى توفر للناس ما يساعدها على حل مشكلة المعرفة. أيضاً لدينا مشروع الحاسب الإنتاجى، والذى يهدف إلى تحويل الكمبيوتر إلى أداة لإقامة مشروعات صغيرة توفر فرص عمل للشباب.

وفي رده على المناقشات قال **د./ نبيل على** إن هناك سعياً من جانب وزارة الاتصالات لإقامة البنى التحتية، لكن لابد أيضاً من التخطيط للمراحل التالية. وأعتقد أن الكمبيوتر وحده ليس شرطاً للمعرفة. كذلك لابد من التأكيد على علاقة التعليم بالمعرفة. واعتقد أن الإنترنت يمكن أن يقوم بدور فى ذلك؛ لكن المهم هو أن نستخدم الكمبيوتر بالشكل السليم. وبالنسبة لأخلاقيات العلم قال: اتفق مع ما قيل عن افتقاد العلم لبراءته. وحتى التخصص العلمي أصبح يمثل نوعاً من البربرية التى تجعل العلماء بشيء معين، جهلة فى باقى الأشياء. والمسألة بالطبع لا تقتصر على التكنولوجيا، وإنما بإطار عام يشجع الإبداع والخلق المعرفى. ومن ناحية أخرى فإن الفصل ما بين

العلم والأيديولوجيا أمر مستحيل، لكن علينا أن نقر بان الأيديولوجيا نسق معرفى يقدم رؤية للعالم، وأنها لا تقتصر على نسق واحد.

أما د./ ملك فذكرت فى ردها على المناقشات إن التقرير تعرض لأشياء كثيرة جداً، لكنه ركز على نقطة مهمة جداً وهى المهارات الحياتية، الموجودة بشكل طبيعى فى أى مجتمع. وهذه المهارات جزء من ثقافتنا ولو نجحنا فى استنهاض هذه المهارات لتمكننا من الإجابة على السؤال؛ وماذا بعد؟!. ومن المهم أن نستفيد بهذا التقرير لفتح حوار عربى عام، وأن ننظر إلى التحالفات بعيون مفتوحة. فلا نستبعد طرفاً داخلياً أو خارجياً طالما كان ذلك سيؤدى إلى زراعة بذور للتقدم.

وفى نهاية الجلسة قال د./ **بهجت قرنى** إن العلم يمكن ان يقوم على رؤية لكنه لا يمكن أن يكون متحيزاً. وأشار إلى أن التقدم العلمى وإن كان يمثل أداة للهيمنة فإن له بعض الفوائد مثل التعبير عن الآراء، كما فى حالة المواقع العربية والإسلامية، ومثل نشر المعلومات كما فى حالة تقرير التنمية الإنسانية العربية المنشور على شبكة المعلومات. وأخيراً اعتقد أن الطبعة الشعبية للتقرير لا تعنى فقط تخفيض الثمن إنما تبسيط اللغة الموجودة به حتى يمكن لأكبر قطاع من المواطنين أن يستفيدوا منه.

الجلسة الثانية: عجز الاقتصاد القومى:

رأست الجلسة د./ **محيا زيتون** أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، وتحدثت فيها كل **من د. سعاد كامل رزق** أستاذ الاقتصاد المساعد وعضو مجلس الشورى، **د. سحر الطويلة** أستاذ الإحصاء المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. واختص الموضوع بالفصل السادس من التقرير.

د. محيا زيتون:

إذا كان لتقرير التنمية الإنسانية على مستوى العالم العربى مزايا متعددة لكونه مصدراً للمعلومات والإحصاءات، فربما أهم مزاياه على الإطلاق هو استعادة ما جرى عليه العرف والمنطق العلمى من اعتبار الوطن العربى من الزاوية الإحصائية

مجموعة إقليمية واحدة. فقد شهد العقدان الماضيان تحولاً عن هذا الاتجاه، وأصبح التوجه الدولى السائد حالياً هو تشتيت العالم العربى من حيث المعلومات والإحصاءات بتوزيع الدول العربية بين أقاليم عالمية مختلفة بحيث تخرج بعض الدول العربية من التجمع العربى، وتدخل دول أخرى غير عربية فى نطاق هذا التجمع. وابتدع البنك الدولى **إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** الذى يضم معظم الدول العربية علاوة على بعض الدول غير العربية. بل وكان مزمعاً نفاذ إسرائيل إلى هذا الإقليم باعتبارها إحدى دول منطقة الشرق الأوسط. ولكن تدهور علاقات العالم العربى بإسرائيل فى السنوات الماضية ربما أوقف هذا الاتجاه. وقد ساهم البنك فى تمويل عدد كبير من الدراسات للبحث فى مشكلات هذه المنطقة التى لا يريدون لها أن تكون منطقة عربية خالصة.

يجب الإشارة أيضاً أن لهذا التقرير إيجابيات أخرى بالمقارنة بغيره من التقارير الدولية بالتعرض على نحو أو آخر لمخاطر الاحتلال الإسرائيلي على التنمية العربية عموماً وفى فلسطين على وجه الخصوص، كذلك للتناول الصريح لموضوع الحريات وحقوق الإنسان. وعلى الجانب الاقتصادى بتأكيده على قضيتى الإنتاجية والمعرفة وأهميتهما فى إطار التنمية الإنسانية.

ومع ذلك فقد جاء التقرير بصيغة نمطية من التقارير الدولية، فاستخدام نفس المؤشرات والتقسيمات، بل وتبنى أحياناً نفس الأفكار. لذلك لم أجد له خصوصية بصفته تقريراً عن العالم العربى.

وبعد هذه النظرة العامة انتقلت **د. محيا زيتون** إلى الموضوع محل المناقشة فى الجلسة وهو الفصل السادس من التقرير **وعنوانه "توظيف القدرات الإنسانية: استعادة النمو الاقتصادى وتخفيف حدة الفقر الإنسانى"**. ورصدت عدد من الملاحظات النقدية بشأن الموضوعات التى تناولها هذا الفصل.

أولاً: توزيع الدخل والفقر:

يستند التقرير إلى نتائج عدد من الدراسات التى أجريت حول هذا

الموضوع ويذكر أنه "رغم صعوبة تقدير مدى حدة الفقر فى غياب البيانات الجيدة عن توزيع الدخل، فقد قدمت دراسات حديثة تحليلات دقيقة وجديرة بالاهتمام". أما أهم دراسة استعان بها التقرير فى هذا الشأن فتظهر أن "بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بأقل مستوى للفقر شيوعاً وعمقاً من بين مجموعات الدول النامية". وتؤكد نفس الدراسة "أن توزيع الدخل فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكل حالياً اكثر نظم توزيع الدخل مساواة فى العالم"!!.

واعتقد أنه لا توجد أى دراسة تستطيع أن تصل إلى نتائج مؤكدة أو شبه مؤكدة حول أوضاع توزيع الدخل فى الوطن العربى أو أى من أقطاره. لسبب بسيط وهو أن هذه المعلومات لا يسمح بجمعها أساساً، وحتى إذا سمح بها على نطاق معين، يصعب الحصول على بيانات واقعية للفئات ذات مستويات الدخل العليا. فكيف تقوم إذن تقديرات سليمة ومحل ثقة لكل من توزيع الدخل والفقر فى مثل هذه الظروف؟

علاوة على ذلك هناك محاولة لإقناعنا أن التوزيع يتحسن على مدى الزمن، وأن التفاوت يتجه إلى الانخفاض. أما الأسباب فمنها الهجرة والتحويلات والتوظف الحكومى للخريجين، وكلها عوامل كانت مطبقة قبل التحولات والسياسات الرأسمالية، وتراجعت تماماً منذ أكثر من عقد مضى فى كثير من البلدان العربية.

ولا يمكن تجاهل ما تم ذكره فى التقرير من التأثير الإيجابى لبعض الآليات مثل الزكاة، والدعم، والتكافل الخاص، ولكن ذلها أمور قد تقلل من مستوى الفقر المدقع، ولكنها لا تؤثر على توزيع الدخل تأثيراً ذا شأن يذكر. ويكفى أن نشير إلى ما يلى:

- أن معدلات البطالة فى العالم العربى من أعلى المعدلات فى العالم.
- يحتوى العالم العربى على خمسة من بين أكثر دول العالم فقراً، ويحتوى أيضاً على مجموعة دول الخليج التى تحقق مستويات بالغة الارتفاع للدخل، ويدخل بعضها ضمن أعلى دول العالم دخلاً وفقاً

لتصنيفات البنك الدولى.

- حتى إذا تم قياس التوزيع بمستويات الإنفاق، فالبيانات أيضاً لا تعكس حقيقة التفاوت. فهل يعقل مثلاً أن أغنى ١٠% فى مصر – وفقاً لما جاء فى التقرير – يبلع إنفاقهم ٥,٧ ضعف أفقر ١٠% كما يشير التقرير؟. وهل يتسق ذلك مع البذخ الشديد والترف البالغ لأغنى الفئات، وأحوال المعيشة شديدة البؤس لأدناها؟.

أعتقد أن أحد الأسباب التى تجعل المنطقة العربية فى بعض الدراسات تظهر كأكثر المناطق عدالة فى التوزيع وأقلها فقراً، هو أنها من أكثر المناطق طمساً لمعالم البيانات، وأقلها شفافية فى الكشف عن حقيقة المعلومات. وعموماً فإن موضوع الفقر والتوزيع لا يجب دراسته كما فى الدراسات الدولية كظاهرة مستقلة ومنعزلة عن سياسات التنمية المتبعة، لأن الفقر هو نتاج لسياسات غير ملائمة للتنمية تتبعها الكثير من الأقطار العربية.

ويُلام التقرير ليس لاستعانته بنتائج دراسات أخرى، لكن للأثر الذى يتركه لدى القارئ من خلال عرض نتائج هذه الدراسات بأن السياسات الاقتصادية الحالية مواتية ومحفزة على تراجع مشكلة الفقر وعلى تحسن توزيع الدخل.

ثانياً: البطالة والتشغيل:

من الواجب الإشادة بموقف التقرير وتحذيره من تجاهل أشكال البطالة بالغة الخطورة والمتمثلة فى نقص التشغيل المستتر، أو الانخفاض الشديد فى إنتاجية المشتغل. ونحن نقول عادة إن التشغيل هو أحد ضمانات تفادى الفقر، ولكن أحياناً يكون نمط التشغيل هو أحد أشكال الفقر، عندما يتم فى أدنى المهن وأقلها إنتاجية، وعندما يقتسم المشتغلون إنتاج بعضهم البعض، كما يحدث عند التوسع فى الوظائف غير المنتجة والتى تنتمى إلى القطاع غير النظامى Informal Sector.

فالتضخم المستمر للتشغيل فى القطاع غير النظامى يدل على ظاهرة اقتصادية غير صحية، وهى عجز

القطاع النظامى عن استيعاب جانب كبير من الزيادة فى قوة العمل، خصوصاً إذا علمنا أن القطاع غير النظامى يعد قطاعاً غير متجانس. فبينما يتكون جانب منه من المشروعات الإنتاجية الصغيرة، إلا أن الجانب الأكبر يتمثل فى نشاط هامشى وغير منتج بالمعنى الصحيح للكلمة. وأنه فى حالة تراجع النمو وبطء معدلاته، فإن التشغيل فى الجانب الهامشى من القطاع هو الذى يتضخم وينمو بمعدل أسرع. فالفقراء على استعداد دائماً لممارسة أى عمل (حتى الاستجداء) من أجل الحصول على دخل مهما بلغت دونيته.

واعتقد أنه قد آن الأوان للانتباه للتعريف الذى اعتبره تعريفاً علمياً ودقيقاً للتشغيل. وهو أن للتشغيل ثلاثة جوانب لابد من توفرها: الإنتاج، والدخل، والرضا أو الإشباع. والإنتاج يتم التعبير عنه كما فى التقرير بإنتاجية العمل. أما الدخل فيعنى أن الوظيفة يجب أن تحقق دخلاً يوفى بالاحتياجات الضرورية للمشتغل وأسرته. وأخيراً الرضا أو الإشباع وهو الجانب الذى يتم تجاهله فى الغالب. فنحن نسعد أحياناً بأن خريج الجامعة يعمل عامل نظافة أو عاملاً فى محطة بنزين، باعتبار أن العمل اليدوى لم يعد عيباً. ولكن العمل اليدوى لا يصبح ذا مكانة اجتماعية متدنية إلا إذا تم الارتقاء بهذا العمل وإذا حقق لمن يمارسه عائداً مادياً جيداً، وليس بأن يعمل به خريج الجامعة المتخصص فى مجال معين ليس له علاقة بهذه الوظائف. فالحالة الأخيرة تعد هدراً للقدرات وبمستوى التعليم المكتسب، وهدراً للإنفاق العام والخاص، والأخطر هدراً لنفسية المشتغل وانتمائه لوطنه وإيمانه بأهمية المشاركة فى التنمية.

وأخيراً يبرز التقرير عن حق التحدى الهائل الذى يواجه العالم العربى فيما يتعلق بخلق فرص العمل. فبحلول عام ٢٠١٠ ينبغى خلق نحو ٥٠ مليون فرصة عمل جديدة. وأنه مع استمرار معدلات التوظف الحالية قد يتضاعف حجم البطالة بحلول هذا العام (٢٠١٠) ليصبح ٢٥ مليون متعطل.

ثالثا: الحلول والسياسات:

بينما حقق التقرير قدراً معقولاً من النجاح فى تشخيص المشكلات والقضايا، إلا أنه عندما تعرض للحلول والسياسات أجهض هذا النجاح. فالحلول والسياسات نمطية تقليدية، نكاد نقول إنها محددة مسبقاً، وتتمشى مع ما ورد ويرد فى الدراسات التى تتبناها المؤسسات الدولية، ومع وصايا ومشورات هذه المؤسسات. فبالنسبة للموقف من القطاع الخاص مثلاً ينص التقرير على أنه:

"لم يعد ممكناً الاعتماد على القطاع العام لتوليد عدد كبير من الوظائف". "تشجيع القطاع الخاص على النمو لخلق فرص عمل جديدة وتوسيع الأسواق والشبكات". "إبعاد الحكومات عن القيام بما هو فى اختصاص القطاع الخاص".

كلها عبارات يذكرها التقرير وكان يمكن أن تكون لها مصداقية معينة فى بداية العقد الماضى، أما الآن وبعد مضى أكثر من عقد على منح القطاع الخاص كل الحوافز الممكنة، وبعد الاستثمار بكثافة فى البنية الأساسية اللازمة للاستثمار المحلى والأجنبى، وبعد أن انتهينا من مرحلة الأجل القصير وفوجئنا بالنتائج المخيبة للآمال فى الأجل الطويل، لم تعد هذه الأقوال التى وردت بالتقرير منطقية ولا مقبولة. وأصبح من الضرورى إعادة النظر وتقويم دور القطاع الخاص وإمكانات مساهمته فى التنمية، وقدرته على قيادتها. ولابد من إعادة النظر فى دور الدولة ومواقفها وإلى أى مدى تساهلت وتهاونت فى أمور كانت تستحق وقفة صارمة وتدخلاً يحفظ المصالح الوطنية والقومية.

كذلك موقف التقرير ضعيف فيما يتعلق بحزمة السياسات العامة لضمان التشغيل والقضاء على الفقر فهو يستند إلى:

تفعيل شبكات الأمان، تحويلات الدخول للمحتاجين، تعويضات للعاطلين، تمكين الفقراء من خلق فرص عمل من خلال المشروعات الصغيرة، تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم.

كلها مقترحات سمعناها كثيراً فى إطار التحولات الليبرالية التى تمت

بناءً على نصائح وتوصيات الصندوق والبنك الدولي. وهي مقترحات تتعامل مع السلبيات والأخطاء بعد وقوعها، ولا تتعامل مع جذور السياسات التى أدت إلى مثل هذه النتائج. وبالتالى تصرف النظر عن الأصول والأساسيات وتدخلنا فى متاهة الفروع والثانويات.

المطلوب إذن أن نتعامل مع الفقر والبطالة ليس كمشكلات فى حد ذاتها، ولكن كنتائج لمنهج غير ملائم فى التنمية. ويستدعى ذلك إعادة النظر فى منهج التنمية المتبع والذى يفرز هذه المشكلات ويساعد على استمراريتها.

د./ سعاد كامل:

أكد التقرير في مقدمته على خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية باعتبارها مأساة للتنمية الإنسانية وعبئاً على التقدم الاقتصادي. وقد توقف التقرير أمام علاقة النمو بتوليد فرص العمل موضحاً أن التناسب القوي والطردي بينهما ليس تلقائياً، إذ تبين تجربة بعض الدول العربية التي حققت نمواً ملحوظاً في الدخول أن هذا النمو لم يتمكن من توليد وظائف كافية لمواكبة نمو الأيدي العاملة مما ترتب عليه زيادة البطالة. أما التجارب التي تم فيها تحقيق نجاح كبير على صعيد زيادة حجم التشغيل، فقد نجم هذا النجاح عن استخدام متضافر لاستراتيجية مدروسة ومتبصرة وهادفة بدلاً من الافتراض البسيط بأن العمالة ستزداد تلقائياً بزيادة النمو. وعلى هذا، فقد خلص التقرير إلى أن استئناف النمو ــ على أهميته ــ بعد نحو ربع قرن من شبه الركود في الدول العربية، قد لا يكون كافياً لمواجهة تحدي تحقيق التشغيل الكامل.

وإذا انتقلنا إلى خلق فرص العمل على المستوى القطاعي، يوضح التقرير أن مساهمة القطاع الخاص المنظم في التنمية "غالباً ما كانت ... مترددة ودون المتوقع"، ورغم ازدياد حصته في مجموع الاستثمار فإن مساهمة هذا القطاع في توفير فرص العمل ظلت محدودة جداً. وفيما يخص القطاع العام، يخبرنا التقرير بأن قدرته على توسيع فرص العمل قد ضعفت

خلال العقدين الماضيين سواء في الدول الخليجية أو في الدول متوسطة الدخل. أما القطاع الوحيد الذي أثبت نجاحاً نسبياً في خلق فرص العمل "حتى" في ظروف الركود فقد كان هو القطاع غير المنظم،أو ما أسماه التقرير القطاع "غير المؤطر". ومن المعروف أن هذا القطاع يتسم بمجموعة من السمات أهمها: صغر الحجم مقاساً بعدد المشتغلين في المشروع الواحد، وسهولة بدء النشاط نظراً لمحدودية رأس المال المطلوب، واستخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، والاعتماد بشكل أساسي على عمل أفراد الأسرة وعلى مواد أولية ومستلزمات إنتاج محلية، وغياب قنوات الولوج إلى الأسواق المنظمة ومصادر التمويل الرسمية، بالإضافة إلى عدم القيد بالسجلات الرسمية كالسجل التجاري والصناعي وغيرها. وتدعونا هذه السمة الأخيرة لوحدات القطاع غير المنظم إلى التأكيد على أنها لا تعني أن أنشطته غير مشروعة، فهى أنشطة مشروعة لكنها غير مقيدة بالسجلات الرسمية نظراً لعدم ملاءمة النظم والقوانين المطبقة لطبيعة هذه الأنشطة التي تتسم بالتنوع الشديد.

وعودة لما ورد بالتقرير بخصوص القطاع غير المنظم، أود التوقف أولاً أمام عبارة نجاحه النسبي في خلق فرص العمل "حتى" في ظروف الركود. واعتقادي أن الأدق القول بنجاحه في خلق فرص العمل "خاصة" فى ظروف الركود. وتفسير ذلك أن عدداً من البحوث الحديثة قد أثبت أن القطاع غير المنظم يتميز بطبيعة مضادة للدورة الاقتصادية ANTI-CYCLICAL، بمعنى أنه ينمو ويتسع نشاطه فى أوقات الركود فى حين يميل نموه للتباطؤ فى أوقات الرواج. فعلى سبيل المثال، يوضح Jacques CHARMES – الخبير الفرنسي الشهير في هذا المجال ــ أن التشغيل بالقطاع غير المنظم قد شهد نمواً هائلاً فى مختلف الدول التى طبقت برامج التكيف منذ منتصف الثمانينات، ويؤكد على فكرة أنه إذا كان صحيحاً أن أنشطة الكفاف ــ التى تمثل الحدود الدنيا للقطاع ــ هي التي

تتسم فى الأساس بالطبيعة المضادة للدورة الاقتصادية، فإنه لم يثبت أن المشروعات متناهية الصغر ــ والتى تمثل حدوده العليا ــ تتبع اتجاه الدورة الاقتصادية PRO-CYCLICAL، بمعنى أن تعانى من الكساد وأن تنمو مع الرواج مثلها مثل المشروعات الحديثة أو المنظمة. وبالتالى، فإن القطاع غير المنظم ككل يتجه نشاطه اتجاهاً معاكساً لاتجاه الدورة الاقتصادية، الأمر الذى يجعل هذه السمة أحد معايير تمييزه عن غيره من القطاعات.

المسألة الثانية التي أود التوقف عندها هى ما جاء بالتقرير تحت عنوان "حزمة من السياسات العامة لضمان التشغيل الكامل والقضاء على الفقر". فالتقرير يقترح ضمن هذه الحزمة "حملة وطنية" لتنشيط المشروعات الصغيرة في القطاع غير المنظم ويفترض أن يؤدى اتباع سياسات ناجحة لتطوير هذه المشروعات إلى "تعزيز الطابع المنظم". وأنا أخشى أن يفهم من ذلك أن التقرير يدعو لإضفاء الصفة المنظمة أو الرسمية على القطاع غير المنظم أو غير الرسمي، أى The Formalization of the Informal Sector، وهى الدعوة التي يروج لها منذ عدة سنوات من قبل بعض الباحثين وبعض الحكومات، ومنها الحكومة المصرية التى أكدت في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أن السياسات المالية تستهدف "جذب القطاع غير الرسمى للدخول تحت مظلة القطاع الرسمى بما يساعد على توسيع قاعدة المجتمع الضريبى".

والواقع أن هذا التوجه يستأهل وقفة جادة وموضوعية لما يمكن أن يترتب عليه من آثار وخيمة على قطاع شديد الأهمية والخصوصية. واعتقادى أن الخطوة الأولى في التعامل مع القطاع غير المنظم هي الاعتراف بما يمثله من أهمية في التخفيف من حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الناجمة عن تزايد أعداد المتعطلين وعجز القطاع المنظم ــ سواء الخاص أو العام ــ عن خلق فرص عمل كافية لاستيعابهم. وبطبيعة

الحال، فإن هذا لا يعنى الدعوة للاعتماد على القطاع غير المنظم كقارب نجاة للاقتصاد القومى، فأنا اتفق مع ما جاء بالتقرير من أن إطلاق هذا الزعم سيؤدى إلى خيبة أمل كبرى جديدة. أما الخطوة الثانية فى التعامل مع القطاع غير المنظم، فتتمثل في الاقتناع بأنه ذو طبيعة خاصة ينبغي تفهمها جيداً من مختلف جوانبها قبل التعامل معه والذى يجب أن يتم بمنتهى الحذر.

والواقع أن علاقة الدولة بالقطاع غير المنظم تتسم بنوع من التناقض. فمن ناحية، يمكن اعتبار هذا القطاع نفياً للدولة، حيث إنه يعمل وينمو خارج إطار النظم والقواعد السائدة. ومن ناحية أخرى، يلعب القطاع دوراً غير منكور فى الاستقرار الاجتماعى ــ وبالتالي فى استتباب الدولة ذاتها ــ من خلال قدرته على خلق فرص العمل وتوليد الدخول وتوفير سلع وخدمات رخيصة نسبياً. وقد انعكس هذا التناقض على موقف الحكومات إزاءه. وأصبح التساؤل المطروح هو: هل من الأفضل أن تتركه يعمل دون تدخل من جانبها أم من الأجدى أن تحاول إضفاء الطابع الرسمى عليه؟

والحجة التي عادة ما تساق لتبرير محاولة الدولة إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير المنظم هي رغبتها فى جعله يتمتع بمزايا القطاع المنظم وأهمها إمكانية الحصول على تمويل من القنوات الرسمية كالبنوك. "ولكن يبقى السؤال عما إذا كانت تكلفة العمل بشكل رسمى تفوق مزاياه أم العكس؟".

ويمكننا تصنيف تكلفة العمل بشكل رسمى إلى ثلاثة أنواع أساسية:

- تكلفة التسجيل.
- تكلفة الالتزام بقوانين العمل.
- الأعباء الضريبية.

بالنسبة **لتكلفة التسجيل**، فلا يقصد بها مجرد الرسوم التى تفرضها الدولة مقابل القيد فى السجلات الرسمية، وإنما يضاف إليها الوقت المهدر بين مختلف الإدارات الحكومية لاستكمال كافة الإجراءات المطلوبة، إلى جانب أعباء التعامل مع

البيروقراطية ــ التى تتسم بالفساد فــي كثير من دول العالم الثالث ــ من قبــل أفراد بسطاء لم يتمكنوا من الحصــول على قسط وافر من التعليم.

وأما **تكلفة الالــتزام بقوانيــن العمل**، من دفع اشــتراكات التأمينــات الاجتماعية إلى الاجــازات مدفوعــة الأجر مروراً بمراعاة الحــد الأدنــى للأجور ... الخ، فمن المتوقع أن تؤثر سلباً على مرونة العمل بالقطــاع وأن تحد بالتالي من قدرته الواســعة علــى خلق فرص العمل. ومما يدعــم هــذا الرأى الاتجــاه المشــاهد والمــتزايد لوحدات القطاع المنظم ذاته للتــهرب من الالتزام بقوانين العمل بحثــاً عــن مرونة أكبر وعن تكلفة أقل.

وأخيراً، فيما يخــص **الأعبــاء الضريبية**، تدعونا التجارب الدولية إلى التريث فى هذا المضمار، حيث توضح أن اكتشاف الدولة لوعاء ضريبى غير متوقع ومحاولتها فرض ضرائب عليــه يمكن أن يؤدى إلى اختفاء هذا الوعاء، أو على الأقل الجزء الأكبر منه. فــأى محاولة غير محسوبة لفرض الضرائب على القطاع غير المنظم ــ إن لم تكــن خانقة لأنشطته ــ ستكون في أحســن الأحوال غير قابلة للتطبيق. ومن ناحية أخرى، تجدر المواءمة بين الحصيلــة المتوقعــة للضريبــة وبيــن تكلفــة تحصيلها. فإذا كان الدخل المتولد مــن أنشطة القطاع غير المنظم واقعاً فــى معظمه تحت حد الإعفاء، فإن الأمــر يستلزم إعــادة النظــر فــي المســألة برمتها.

يتضح مما سبق أن محــاولات الدولة إلزام القطــاع غــير المنظــم بالتسجيل وبدفع الضرائــب والالــتزام بمختلف القوانين واللوائح المفروضيــة على القطاع المنظم يمكن أن يــترتب عليها زوال أهم سماته ألا وهى سهولة بدء النشاط به، مما يحد مــن قدرتــه على التوسع فى خلق فــرص العمــل وتوليد الدخل لقطاعات واســعة مــن السكان ويتركــها عرضــة للبطالــة والتهميش. أما القول بأن إضفاء الصفة الرسمية عليه سيؤدى إلــى تخفيــض تكلفة التمويل به، فمردود عليــه بــأن قدرة هذا القطاع على التمويل الذاتــي والاقتراض من قنوات غير رســمية لا يستهان بها، فضلاً عــن أن المشــكلة

التمويلية لا تتصدر قائمة مشكلات القطاع غير المنظم – في رأى المشتغلين به – وإنما تتقدم عليها مشكلة التسويق ومشكلة التعامل مع الأجهزة الحكومية.

وتؤكد دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية عن "القطاع غير المنظم فى إفريقيا فى مواجهة المعوقات القانونية والمؤسسية" (١٩٩٩) "أن السياسة التى تهدف إلى إدماج الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة (بجرة قلم) فى اقتصاد مكبل بالإجراءات البيروقراطية لن يكون لها سوى نتيجة واحدة هى إضعاف هذه الأنشطة وخفض قدرتها على خلق فرص العمل وتوليد الدخل".

ويزيد من خطوة الدعوة لمثل هذه السياسة فى حالة الدول العربية تحديداً أمران أبرزهما التقرير. يتمثل الأمر الأول فى ازدياد ضخامة تحدى خلق فرص عمل جديدة بمرور الزمن حيث توقع معدو التقرير أنه بحلول عام ٢٠١٠ سيتوجب خلق فرص عمل لحوالى ٥٠ مليون ملتحق جديد بقوة العمل، وإذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، فإن عدد المتعطلين قد يتضاعف حينذاك ليصل لحوالى ٢٥ مليون. أما الأمر الثانى، فهو عجز الدول العربية عن تلبية متطلبات دعم النمو السريع بسبب قيد أساسى هو القيود المؤسسية التى تتجلى فى ضعف المساءلة والشفافية والنزاهة والافتقار إلى الفعالية والكفاءة وعدم الاستجابة لاحتياجات الناس ومقتضيات التنمية على حد سواء.

وبناءً على ذلك، اعتقد أنه من الضرورى إعادة النظر فى الدعوة لتكبيل القطاع غير المنظم بمختلف القيود الرسمية خاصة حين يفترض أن يكون الهم الأكبر للحكومات هو التصدي للركود الاقتصادى وتجنب المخاطر الاجتماعية والأمنية التى يمكن أن تنجم عن تزايد أعداد المتعطلين دون أى بارقة أمل فى الحصول على فرصة عمل.

د. سحر الطويلة:

وبعد أن أنهت الدكتورة سعاد رزق حديثها، جاء تعقيب الدكتورة/سحر الطويلة الأستاذ المساعد بقسم الإحصاء – كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية وكان لها عدد من الملاحظات بعضها عام يتعلق بالتقرير ككل وبعضها خاص بموضوع الفقر وعجز القدرات البشرية.

الملاحظة الأولى: أن الدعاية الكبيرة التى صاحبت ظهور التقرير وتناول وسائل الإعلام لبعض من نتائجه أعطت انطباعاً غير واقعى بأن التقرير جاء مبسطاً يسهل فهمه حتى بالنسبة لغير المتخصصين وهو أمر بعيد عن الصحة. فالتقرير هو بالدرجة الأولى وثيقة علمية وفنية مكتوبة بلغة لا يمكن أن توصف بالبساطة وجاءت أساليب العرض البيانى بالغة التعقيد فى أحيان كثيرة خاصة تلك التى لم يصاحبها توضيح لكيفية قراءتها وترجمة محتواها.

الملاحظة الثانية: أن التوجه الإقليمى للتقرير اقتضى تجاهل تحليل ظواهر هامة وعلامات مميزة فى العام العربى فى صورتها "المطلقة" واكتفى بعرض المؤشرات وإجراء المقارنات على مستوى الدول العربية ككل بهدف تحديد موقعها بالنسبة للعالم الخارجى. وبين ما هو "مطلق" وما هو "نسبى" تاهت بعض الحقائق الهامة أو أخذت حجماً أقل بكثير من حجمها الحقيقى.

الملاحظة الثالثة: أكد التقرير فى أكثر من موضع على تصور التناول "المادى" للتنمية من خلال مفهومى النمو الاقتصادى والتشغيل/ البطالة وضرورة إعطاء عناية كافية لأبعاد أخرى للتنمية الإنسانية الشاملة فى مقدمتها الحريات السياسية وتمكين المرأة، تشكل الجوانب "غير المادية" للتنمية. هذا التوجه المحمود للتقرير كان يحتم بالضرورة إعطاء أهمية مضاعفة لدراسة وضعية الفقر فى العالم العربى باعتباره العامل المشترك بين مثلث التنمية "المادى" ومثلث التنمية "الإنسانى". وعدم إعطاء هذا البعد أهمية كافية أثر على مجمل ما جاء بالتقرير وجعل القارئ يشعر بإحباط شديد عند قراءة الفصل السادس حيث جاءت دراسة وضعية الفقر ضعيفة للغاية كما لو كان الفقر قضية غير مطروحة فى العالم العربى. وربما كان ذلك بسبب قلة المعلومات أو تباين منهجيات تحليل الظاهرة فى الدراسات المتاحة، إلا أن

ذلك ليس بالعذر المقبول لاسيما وأن هناك بيانات متوفرة فعلاً عن عدد من الدول العربية التى كان يمكن تقديمها كنماذج للدراسة. ولذلك فوجئنا بالتقرير يطرح حزمة السياسات المقترحة لمواجهة الفقر بلا مقدمات وبدون وصف الظاهرة أو تحليل أسبابها. والسؤال الذى يطرح نفسه لدى من يقرأ التقرير هو لماذا تم عرض حزمة السياسات المقترحة فى هذا السياق. والواقع أن الحديث عن الالتزام السياسى بمكافحة الفقر كان يحتاج إلى مزيد من العمق، بمعنى الإشارة إلى ضرورة وجود رؤية سياسية شاملة وواضحة تسعى إلى دمج الفقراء والمهمشين فى المجتمع وتتعرض بالتحليل لمجموعة السياسات المتبعة حالياً ومدى إمكانية نجاحها فى دمج الفقراء أو على العكس زيادة تهميشهم فى المجتمع.

المناقشات:

قال السفير/ وفا أحمد حسن مساعد وزير الخارجية السابق، إن التركيز على التكامل الاقتصادى والتجارى العربى أمر مهم لمواجهة التخلف العربى. كما أن دور المؤسسات والمنظمات الخاصة والأهلية فى التنمية أمر أساسى فى مختلف دول العالم وبإمكاننا أن نستفيد على المستوى العربى من تلك التجارب. وقال **الدكتور/ مختار الشريف** عضو مجلس إدارة اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية إن التقرير أثار نقاطاً مهمة، مثل تعريف القطاع غير الرسمى، والبحث عن سبل تحويله إلى قطاع رسمى. والسؤال المهم هنا هو كيف نستفيد من عمل هذا القطاع؟. ثم كيف نتفادى مخاطره البيئية والاجتماعية مثل التلوث وتشغيل الأطفال.. الخ.

أما **د./ دينا الخواجة** أستاذ العلوم السياسية فأشارت إلى أن قراءة التقرير تأثرت بخلفية القارئ، وعلى سبيل المثال، كانت أول ملاحظاتى على التقرير أنه أفاض فى الحديث عن الفقر. وهذا معناه أن كلاً منا أسير لحقله العلمى، وبالتالى ليس عجيباً أن تختلف القراءات. وأضافت الدكتورة دينا أن مجموعة السياسات المقترحة لمواجهة الفقر جاءت توفيقية

وارضائية إلى أقصى حد. والحق أنني لا أعرف لماذا نصر في تقاريرنا العلمية على تقديم اقتراحات.

ومن جانبه ثمن **د./ نادر فرجانى** الملاحظات التى ذكرت، وقال إن التقرير يدعو إلى تنظيم القطاع غير الرسمى، وليس تحويله إلى قطاع رسمى. واعتبر **د./ فتحى إبراهيم** أن التقرير يمثل خطوة أولى على درجة كبيرة من الأهمية موضحاً أن هذا التقرير نتاج لعمل جماعى، كما أنه صادر عن الأمم المتحدة، وهذا فى حد ذاته يمثل قيداً على الذين حرروه. وأضاف أن التنمية فى مصر انتهت منذ الأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادى المفروضة من جانب المؤسسات الدولية.

وفى مداخلته قال النائب اليسارى **أبو العزالحريرى** إنه يأسف لغياب الإعلام عن مناقشة هذا التقرير المهم الذى يمثل إضافة لابد لكل المعنيين بالعمل العام أن يطلعوا عليه. واقترح أبو العز الحريرى أن يتم تلخيص ما جاء فى التقرير فى صورة مبسطة يمكن لغير المختصين أن يفهموها.

وأشار إلى أن التقرير خلا من دراسة الدور السلبى للطفيلية العربية، رغم أن هناك دراسات سابقة حول هذا الموضوع الذى يرتبط بكثير من الظواهر المهمة مثل الإنفاق الاستهلاكى وهجرة الأموال العربية، وهدر الطاقات الوطنية.

وفى مداخلة أخرى قال **د. جمال شديد** إنه يتعجب من النظرة السلبية للقطاع غير المنظم مشيراً إلى أن هذا القطاع له جذور تاريخية، وله دور مؤثر على حياة المواطنين، ومن ثم يمكن أن تتم دراسته فى هذا الإطار على أمل الوصول لسياسة مناسبة. أما **المهندسة/ عزيزة اليسرجى** فتساءلت عن نسبة القطاع غير المقدر (من حيث رأس المال، ومن حيث الإنتاج) إذا كانت متاحة؟

وعقب **د./ نبيل على** قائلاً إن هناك اتجاهاً لشرذمة المنطقة العربية، وذلك من خلال الإحصائيات القطرية. والسؤال هو كيف تواجه الشرذمة الإحصائية؟ وأضاف أن هذه هى مسئولية الإحصائيين العرب بشرط أن يتعاملوا مع الواقع كما هو. واستطرد

د./ نبيل على فقال إن التقرير بطبيعته لابد وأن يكون مركزاً جداً، أما التبسيط والتوضيح فمهمة شراح التقرير. وهو نفس ما أشار إليه أ./ **أسامة عرابى** الذى أضاف أن التقرير تجاهل موضوع قانون العمل الموحد المتوقع إصداره قريباً.

وفى ردها على الأسئلة والتعقيبات التى دارت حول ما ورد فى كلمتها قالت **الدكتورة/ سعاد كامل رزق** إنها أبدت خوفها من أن يُفهم ما جاء فى التقرير على أنه توصية بتحويل القطاع غير المنظم إلى قطاع رسمى. والحق أن هناك دراسات عديدة أكدت أن افتراضاتنا عن هذا القطاع غير صحيحة سواء على صعيد قدرته على الإنتاج أو قدرته على توليد الدخل. وهذا لا يعنى أننى اختلف مع التقرير فى أن هذا القطاع سيكون القطاع القائد، ولكننى أقول إنه مجال متاح للتشغيل ولتوليد الدخول.

وبالنسبة لكيفية تحديث هذا القطاع قالت من المهم أن نرصد الإيجابيات إلى جانب السلبيات خاصة وأن القطاع يقدم سلعاً وخدمات لفئات اجتماعية عريضة وبأسعار معقولة. وفى تقديرى أن ظروف الركود الاقتصادى تجعل من الضرورى أن نتعامل مع هذا القطاع بمرونة أكبر بحيث ترفع الجهات المسئولة يدها ــ قليلاً ــ عنه فلا تثقله بالضرائب والتأمينات.. الخ. وحتى ما تطلبه منظمة العمل الدولية من ضرورة توفير عمل لائق يحتاج إلى تعامل مرن حتى لا نجبر العاملين فى هذا القطاع على التوقف.

وفيما يخص قانون العمل، وعدم ذكره فى التقرير، قالت الدكتورة/ سعاد إن مجلس الشورى أدخل تعديلات جوهرية على مشروع القانون المقدم من الحكومة وخصوصاً فى البنود الخاصة بإنهاء علاقة العمل. والمهم أن يتمسك مجلس الشعب بهذه التعديلات.

أما **الدكتورة/ سحر الطويلة** فقالت إنها لا تعيب على التقرير صياغته العلمية المعقدة، وإنما أبدت إشفاقها على القارئ غير المتخصص. والحقيقة أن التقرير فى صيغته الحالية يصعب ترجمته إلى سياسات، ولذلك

لابد من وجود لغة بسيطة تسهل على القارئ أن يفهم ما جاء بالتقرير من نتائج قيمة.

وفيما يتعلق بموضوع البيانات قالت أود الإشارة إلى أن قلة البيانات عن الأوضاع الراهنة هو أخطر ما فى هذا الأمر، ولذلك اعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نسعى لتوفير آلية لإعداد البيانات إضافة إلى آلية أخرى لتقويم السياسات المتبعة.

الجلسة الثالثة رأسها الأستاذ محمد فايق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان وتحدث فيها كل **من د. نور فرحات** الوكيل السابق لكلية الحقوق جامعة الزقازيق، **ود. دينا الخواجة** مدرس الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **د. مصطفى كامل السيد** أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ومدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية. وفيما يلى عرض مختصر لوقائع الجلسة.

أ. محمد فائق:

استهل الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان الجلسة بالإشارة لما جاء فى التقرير، وقال إن د. نادر فرجاني عودنا دائماً على الصدمات الإيجابية موضحاً أن صدمة تقرير التنمية الإنسانية كانت كبيرة جداً نظراً لأن محتواه كماً وكيفاً يتناقض مع الخطاب الرسمى لمعظم الحكومات العربية. وربما كانت الجزئية الأهم فى التقرير أنه ربط ما بين حقوق الإنسان والتنمية، بل إنه أعتبر أن غياب الحريات أحد عوائق التنمية فى الوطن العربى.

د. نور فرحات إن تقرير التنمية الإنسانية أصبح منذ صدوره حديث المثقفين والأكاديميين في الوطن العربي وفي اعتقادى أن أهمية هذا التقرير لها أكثر من سبب فهو صادر عن جهتين لكل منهما وضعها، وهو يميط اللثام عن كثير من المعوقات التي تمنع التقدم في الوطن العربى، بأسلوب علمي لا تستطيع الحكومات أن تشكك فيه.

وأضاف أن أحد مزايا التقرير أنه قد وضع يده على مواطن الداء في عملية التنمية بالوطن العربى مستخدماً لغة صارمة وواضحة، تتناسب مع ما وصل إليه الفكر التنموى الحديث والذى يربط ما بين كافة أبعاد عملية التنمية. وقد أشار التقرير إلى ثلاث

نقاط أساسية هى: الحرية وحقوق الإنسان والحكم الصالح.

والحكم الصالح مفهوم يبدو محايداً، كما أن الحكم الصالح أصبح أحد الركائز الأساسية لإحداث التنمية بمواصفات محددة. وقد تحدث التقرير عن هذا المفهوم في أكثر من موضع، وربطه بالمفهومين الآخرين، وأبدى الدكتور فرحات اتفاقه مع ما توصل إليه التقرير من نتائج حول هذا الموضوع، لكنه توقف عند موضوع تمكين المرأة وقال إنه إذا كان المقصود بذلك هو مشاركة المرأة في المجالس النيابية واعتلائها للمناصب العليا، يكون التقرير على حق فيما توصل إليه عن وضع المرأة العربية. أما إذا كان المقصود هو دورها السياسى والاجتماعى، تكون النتيجة بحاجة إلى مناقشة.

وأتوقف عند ما جاء بالتقرير عما سماه بمبادئ الحكم الصالح (خضوع الدولة للقانون ــ المسائلة ــ الشفافية ــ المساواة ــ التوفيق بين المصالح ــ المشاركة السياسية ــ التمثيل في التشريع ــ نظام قضائي رشيد) فعند تطبيق تلك المبادئ على الحالة المصرية نجد أن:

التشريعات المصرية تحتوى على كثير من النصوص التى تناهض الحريات الأساسية، وهذه القوانين تخرج للتطبيق وفقاً لإرادة السلطة. وللأسف الدستور المصرى به مثل هذه النصوص، ويكفى أنه ينص على وجود المحاكم العسكرية، هذا فضلاً عن قانون الطوارئ بكل ما فيه من تناقض مع حقوق الإنسان.

مبدأ خضوع الدولة للقانون عليه كثير من الاستثناءات، بل إن الاستثناء نفسه مجرم، ومع ذلك فكل شيء لا يتم إلا بالاستثناء!. وهناك كثير من العوائق التى تحول دون المشاركة السياسية، ولولا حكم المحكمة الدستورية بإخضاع الانتخابات لرقابة القضاء ما كنا شاهدنا انتخابات شبه معقولة. وإن كانت الأجهزة التنفيذية لم تعدم الوسيلة للتدخل في سير العملية الانتخابية. وتعانى مؤسسات حقوق الإنسان فى مصر من تناقض، فبعض المؤسسات القائمة لحماية حقوق الإنسان هى نفسها تقوم بانتهاك تلك

الحقوق (الشرطة مثلاً). والحق أن هذه عادة سياسية مستمرة منذ زمن بعيد. وبعض المؤسسات لم تقم بعد، وهى مؤسسات يفترض أن تكون مجتمعية.

بالنسبة للقضاء يوجد بمصر نوعان من القضاء عسكرى وعادى وداخل القضاء العادى هناك مستويات متدرجة. وفى المستوى الأعلى (نقض ــ دستورى ــ جنايات) تتوافر ضمانات المحاكمة العادلة إلى حد بعيد. أما القضاء الأدنى فلا تتوافر فيه تلك الضمانات إلى حد بعيد، ولابد من إعادة النظر في وضع هذا القضاء.

د. دينا الخواجة:

بدأت تعقيبها على الفصل السابع من التقرير بتأكيد إعجابها بالتقرير. ثم لخصت ملاحظاتها فى ثلاث نقاط أساسية.

أولاً: أن التقرير أجاد فى الاهتمام بمسألة نقص الحريات، وهذا يعتبر عودة للنقد للذاتى فى الحيز العام العربى. وعلى عكس ما قال كثيرون، أرى أن الموقف الذى تبناه التقرير يمثل امتداداً لدعوة الإصلاح التى ظهرت فى بداية القرن العشرين، وكانت تطالب بتحييد العوامل الخارجية، والتركيز على العامل الداخلى. وهذا أمر مهم جداً لأنه تعزيز ليس فقط للنقد الذاتى، وإنما لتعدد طرق التعامل مع قضية التخلف.

وثانياً: أن التقرير جاء محدداً فى صدق، وهو الربط بين العوالم المنفصلة، والتى تتمثل فى عالم المنظمات الدولية، وعالم المنظمات الإقليمية، وعالم التجمعات الأكاديمية قطرياً ودولياً وعالم التنظيمات والقوى السياسية المهمشة. ما فعله التقرير أنه نقل ما يقوله المهمش سياسياً إلى مطلب سياسى، وإنه دخل إلى الأدبيات الأكاديمية واستخلص منها الاتجاهات السائدة حول المشاكل، كذلك فعل التقرير مع المستويين الآخرين، فنقل تلك المطالب والاتجاهات إلى المنظمات الإقليمية، ثم عرضها بطريقة بسيطة وواضحة على المنظمات الدولية. هذه نقطة مهمة للغاية لأن التقرير بذلك جعلنا قادرين على التعامل بلغة واحدة مع مختلف المستويات.

وثالثاً: كان التقرير موفقاً في استخدام المفاهيم المشروعة بعد أن كيفها مع الثقافة العربية. ومن ذلك مثلاً تمكين المرأة، والحكم الصالح ..... الخ.

أما من حيث الملاحظات التفصيلية فهناك مجموعة نقاط لابد من طرحها للمناقشة:

١- الربط ما بين الحكم الصالح والفقر، وإضفاء أبعاد اجتماعية عليه رغم أن المفهوم نفسه لا يدعى ذلك.

٢- إن وضع الفقراء ضمن الفئات المهمشة يحتاج إلى نقاش.

٣- هناك اختصار مخل في شرح بعض المقاييس مثل مقياس الحرية، ومقياس المساءلة.

٤-موضوع تمكين المرأة تم طرحه بمؤشرين (حق الانتخاب – تمثيل سياسى فى البرلمان) وهذا طرح غير واف، لأن معيار الانتخابات والتمثيل السياسى لا يكفيان لمعرفة مدى تمكين المرأة.

٥- أغفل التقرير الحديث عن أوضاع الأقليات، وذلك رغم الإطار النظرى الرائع الذى كتبه كلوفيس مقصود عن القومية والتعدد.

٦- التقرير له خلفيه أيديولوجية – وهذا ليس عيباً – ومن يقرأ التقرير جيداً سيجد أنه يعبر عن القطاع المعتدل من التيار القومي. وأعتقد أن المرجعية الفلسفية للتقرير لم تسمح للندوات المتعددة داخل الإطار القومى بالتعبير عن نفسها.

٧- لقد تعجبت من وصف الكويت بأنها أكثر حرية على المستوى الإعلامى من قطر ولبنان، والواضح أن الاعتماد كان أساساً على الإعلام المكتوب دون النظر إلى وضع باقى وسائل الإعلام الأخرى.

وأخيراً فإن التقرير وقع أسيراً إما للتفصيل الشديد فى بعض المسائل مثل مصادر الشرعية والتمويل وقلة الرقابة ... الخ أو الإجمال الشديد فى عرض آلية إصلاح القضاء، وكيفية التعامل مع الحكم المحلى والإدارة المحلية، وحتى فى الحديث عن مؤسسات الحكم كان التقرير مختصراً بشكل لا يفى بالحاجة.

د. مصطفى كامل السيد:

المشاركة السياسية أصبحت قضية أمن قومى في الوطن العربى، خاصة بعد أن أعلنت كوندا ليزا رايس مستشاره الرئيس الأمريكى أن المشروع الكبير للولايات المتحدة بالمنطقة هو نشر الديمقراطية، وبطبيعة الحال لايصدق أحد أن الولايات المتحدة أصبحت حريصة على الديمقراطية فى الوطن العربى، ولكنها تستغل غياب الديمقراطية لدينا لتحقيق مصالحها.

على أى حال، كان غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية جزء رئيسى منها، سبباً أساسياً فى كثير من الأزمات التى عانت منها الأمة العربية.

ولدينا الكثير من الأمثلة وأقربها الغزو العراقى للكويت. كما أن الوطن العربى يأتى فى أدنى مستوى من الزاوية الديمقراطية وعلينا أن نقارن بين أوضاعنا وأوضاع دول أفريقيا جنوب الصحراء لنعرف النتيجة. كما أن الإقليم العربى يضم أكبر عدد من الملكيات غير الدستورية مقارنة بأى إقليم آخر.

ومع أن هناك تبايناً فيما بين الدول العربية إلا أن مستوى حقوق الإنسان فى كل هذه الدول يترك الكثير من الإحباط فى نفس أى متابع. وبعض الدول العربية مثل السعودية والإمارات لا تعترف بالانتخابات. وهناك دول تعتمد انتخابات صورية، ودول ثالثة توجد بها تعددية مقيدة أو انتخابات شكلية أو نزيهة نسبياً، لكن فى النهاية لا يوجد انتقال للسلطة.

أما عن أسباب غياب الديمقراطية فى الوطن العربى فهناك بعض التفسيرات الممكنة، وأولها: أن دور الدولة العربية يفوق دور الدولة فى مناطق أخرى لها نفس مستوى الدخل. وهذا الدور يجعل كل القطاعات تعتمد على الدولة، وبالتالى لا تجرؤ على المطالبة بالديمقراطية، ومثال رجال الأعمال فى مصر يغنى عن التوضيح. أما التفسير الثانى فيقوم على أن الديمقراطية خارج اهتمام المواطن، نظراً لأن الثقافة السياسية السائدة تفصل ما بين تحسين الأوضاع

الاقتصادية من ناحية والديمقراطية. كذلك تمثل الثقافة السياسية للحكام بعداً آخر فى هذا التفسير، فرؤية الحكام للديمقراطية تتلخص فى نظر كثيرين منهم فى وجود بعض الأحزاب والصحف المعارضة أما تداول السلطة أو السعى إليها فأمر غير وارد.

التفسير الثالث هو أن التطور الديمقراطى فى الوطن العربى لا يلقى تأييداً دولياً على خلاف ما حدث فى أمريكا اللاتينية. وهذا يرجع إلى أن الأحزاب العربية الداعية للديمقراطية ترفض أن يكون لها ارتباط خارجى، وأن الدول الغربية لا تفضل مثل هذا التطور لأنه سيؤدى فى تصورها لوصول القوميين أو الإسلاميين المعادين لها إلى السلطة. وحتى منظمات حقوق الإنسان العربية التى تحظى بتأييد دولى لا يمكن مقارنتها بحالة المنظمات المشابهة فى دول أمريكا اللاتينية.

وعن مفهوم الحكم الصالح أو الحكم الرشيد، هناك مؤشرات كثيرة لهذا المفهوم ويمكن التركيز على عنصرين هما: حكم القانون (الذى يقصد به أن تكون القواعد القانونية موضوعية ومنصفه وتتسم بالقبول العام، وبدرجة عالية من الشرعية) والرشادة فى صنع القرار، والبعد السياسى منه هو الأهم فى حالتنا العربية، لأن المشكلة تكمن فى أعلى مستوى لصنع القرار. وأستطيع أن أضرب أمثلة كثيرة لتوضيح ذلك ولكننى أشير إلى أن الحكم الصالح يعنى أن عملية صنع القرار يتم بعد توفير معلومات صحيحة، تعرض على المؤسسات المختصة، لتحديد البدائل المتاحة، ثم اختيار البديل الذى يعظم الفائدة. وأخيراً أن تكون هناك مرونة عند التنفيذ. فأين نحن من كل ذلك؟!.

المناقشات:

علق **الأستاذ محمد فائق** موضحاً أن المواطن العربى لم يسمع فى الستينيات عن وجود أزمة فى مجال حقوق الإنسان فى الداخل، بل أننا كنا نتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان على يد القوى الاستعمارية وكان المفهوم يعنى التحرر والقضاء على التفرقة العنصرية. والواضح أن حقوق الإنسان فى طريقها للتراجع

بسبب أحداث ١١ سبتمبر لأن الدول التى كانت تعد نماذج لنا تراجعت عنها. والحق أننى أتفق مع الدكتور مصطفى فالديمقراطية لن تأتينا من الخارج، بل إن الديكتاتورية هى التي تأتي، ولدينا مثال موبوتو فى الكونغو. كان مدعوماً من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة.

وذكر **المهندس حسنى أمين** وكيل وزارة التعمير السابق أن التقرير كان موفقاً فى ربط التنمية بحقوق الإنسان، وكذلك فى عرضه لأبعاد النقص فى الحياة العربية، ولكن السؤال: هو كيف نخرج من هذه الحالة؟ بينما أشار **السفير رخا أحمد حسن** إلى أن وضع قيم المشاركة والديمقراطية على مائدة البحث أمر مهم. لكن علينا أن نسأل أنفسنا هل هذه القيم موجودة فى حياة وممارسات المواطن العربى؟!. واستطرد قائلاً: هناك دور أساسى للمؤسسات التى ينتمى إليها الفرد لدعم تلك القيم والمفاهيم حتى تكون جزءاً من حياتنا اليومية.

وقال **الدكتور/ مختار الشريف** إن هناك مؤشرات قيمة جداً فى التقرير، لكن يمكن استخدام مؤشرات آخرى تعبر عن التنوع، وربما لو أطلعنا على الأوراق الخلفية للتقرير لزادت الاستفادة العلمية. كذلك كان يجب الإشارة إلى موضوع الأقليات، خصوصاً وأن الوطن العربى يضم ثلاثة أقليات لا يمكن تجاهلها (الأكراد، الزنوج، البربر). **وتساءلت الباحثة نجلاء صلاح** عن علاقة ما يسمى بالطبيعة العربية بتخلف الأوضاع الديمقراطية فى الوطن العربى، بمعنى هل للثقافة الأبوية الاستقطابية وتأليه الحكام دور فى غياب الديمقراطية؟.

وفى توضيح موجز قال **د. نادر فرجانى** إن الربط ما بين الفقر والحكم الصالح، كان يهدف إلى تأكيد أن إعلاء صوت الناس لدى النظام السياسى بما يدفعه لتحقيق مطالبهم، كما أن الفقر أنواع من بينها الحرمان من الحرية. ولذلك أرى أن التلازم بين القضاء على الفقر والحكم الصالح أمر أساسى ولازم.

وتواصلاً مع هذا النقاش وجه أحد الحاضرين سؤالاً **للأستاذ/ محمد فائق** عن مدى سلطة المنظمة العربية فى مواجهة الحكومات، وما هى معوقات عمل المنظمة. وقد أوضح الأستاذ فائق أن المنظمة تقوم بثلاث مهام هى: التعريف بحقوق الإنسان، والدفاع عنها، ورفع تقارير للأمم المتحدة. والواقع أن المنظمة عانت من معوقات كثيرة قبل أن تحصل على الصفة الرسمية عبر اتفاق مقر مع الخارجية المصرية، ولنا ضمانات كافية للعمل. ونسعى لإيجاد تراكم داخلى نستقوى به بدلاً من الاعتماد على الخارج.

وتساءل **الأستاذ/ مجدى ملاك** الصحفى بجريدة وطنى عن مدى ارتباط العلمانية بالنموذج الديمقراطى، وهل للعلمانية قبول فى الواقع العربى. كما تساءلت **الدكتورة/ أنيسة عصام حسونة** عن أسباب ارتباط منظمات حقوق الإنسان بجماعات سياسية ضيقة، وعدم وصولها للمواطنين العاديين. ثم جاءت مداخلة **د. كمال المنوفى** عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذى أبدى انتقاده لما ذكر عن غياب الديمقراطية فى الفترة الراهنة مقارنة بالستينيات، وقال إن الستينيات لم تعرف أى حديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية، فى حين أن حرية التعبير والاختيار فى تلك المرحلة لا تقاس بالمتاح فى الفترة الحالية. كذلك انتقد المنوفى ما ذكره د. مصطفى كامل السيد حول رشادة صنع القرار فى الستينيات وقال إن فكرة الرشادة لا تنطبق على كثير من القرارات، وأهمها القرارين اللذين أديا إلى هزيمة ١٩٦٧. أما عن معوقات التحول الديمقراطى فقد تساءل عن علاقة الفهم الحالى لمبادئ الدين بتلك المعوقات؟ وقال أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال مهمة جداً. تماماً كالإجابة عن حقيقة الدور الذى يقوم به المثقفون فى تعويق الديمقراطية.

وقد رد **الأستاذ/ محمد فائق على** تلك الأسئلة بتوضيح أن المقارنة بين المراحل أمر غير مجد، وقال إن حقوق الإنسان كقضية لم تكن مطروحة فى الستينيات. كما أن تطور حرية التعبير فى الوقت الراهن أمر

طبيعى جداً فى ظل التطور المعرفى والمعلوماتى الذى عرفه العالم منذ السبعينيات.

وفى تعقيبها الأخير **قالت د. دينا الخواجة** إن التصدى لكتابة تقرير قومى كان يحتاج إلى منظور قومى بدلاً من استخدام المؤشرات القادمة إلينا من نظريات غير قومية. وأضافت أن غياب الديمقراطية ليس عيباً فى النظم السياسية العربية فقط، وإنما جزء من تركيبة مؤسسات المجتمع المدنى وأحزاب المعارضة. وعلق **د. مصطفى كامل السيد** على ما جاء فى المناقشات بتوضيح أن مفهوم الحكم الرشيد لا يقتصر فقط على المؤسسات السياسية فقط، وإنما يمتد إلى المؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدنى. وحول علاقة التنمية بالديمقراطية قال إن التنمية الاقتصادية قد تتم بدون ديمقراطية، لكنها تؤدى إلى توفير مقومات الديمقراطية، وهذا ما حدث فى تجربة دول شرق آسيا. وأوضح أن علاقة الدين بالديمقراطية تختلف بحسب الدين، وإن كان الملاحظ أن المفكرين الإسلاميين لا يشترطون فى الخليفة أن يكون ملتزماً بالشورى. وبالنسبة لما أثير حول رشادة الحكم قال الدكتور/ مصطفى إن الأمثلة التى ضربها لا تعنى إطلاقاً أحكاماً نهائية على عهد أو مرحلة.

وختم **د. محمد نور فرحات** الحديث، بالتأكيد على أن الديمقراطية لا ترتبط فقط بالتنمية، ولكنها جزء من الأمن القومى العربى، ولعل هذا ما اتضح بشكل جلى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وقال إن الديمقراطية تتجاوز المعنى السياسى المباشر إلى معانى اجتماعية واقتصادية وثقافية مؤكداً أن المجتمع كله يجب أن يكون ذا ثقافة ديمقراطية. وأضاف الدكتور فرحات أن هذه الثقافة نمائية بسبب سيادة ثقافة الاستبداد التى تتوافق مع هوى النخب الحاكمة، والتى تحاول تبرير غياب الديمقراطية إما بتفسير خاطئ للدين، أو بمبرر ثوري أيديولوجي، أو بالتبرير التنموي الموجود فى مصر، والذى يقوم على أن الأولوية للإصلاح الاقتصادى. والحقيقة أن هذه المبررات سقطت بشكل نهائى.

والسؤال الذى يجب طرحه هو: لماذا لا توجد أيديولوجية ديمقراطية يتبناها مثقفون وسياسيون لا كوسيلة للوصول إلى السلطة وإنما كإطار فكرى؟ والإجابة هى أن الديمقراطية فى عالمنا العربى لا تستند إلى مصالح اجتماعية حقيقية تدافع عنها، ولا تعدو أن تكون مجموعة من الأفكار الفاضلة التى تتردد بين حين وآخر. باختصار لا توجد قوى سياسية واجتماعية تتبنى الديمقراطية بالمعنى الحقيقى لها.

أضواء على الجديد فى المكتبة الاقتصادية

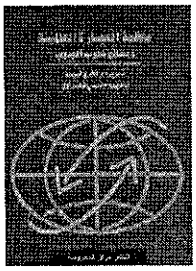

منظمة التجارة العالمية

ومصالح شعوب الجنوب

تحرير: فخرى لبيب

القاهرة ٢٠٠١

يمثل هذا الكتاب تجميعاً لأعمال ندوة (منظمة التجارة العالمية ومصالح الشعوب) التى عقدت فى القاهرة خلال الفترة ٢٣/٢٤ أكتوبر ٢٠٠١، والتى شارك فيها نخبة من الأساتذة والمتخصصين.

وقد تضمنت ورقة العمل الأساسية موضوعات (من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، الفلسفة الاقتصادية للمنظمة، قضية تنمية الجنوب بين الجات والمنظمة، أحقية الدول النامية فى مراجعة التزاماتها، عشرة مطالب عامة لحماية مصالح شعوب الجنوب).

بعد ذلك سار الكتاب فى أربعة محاور وهى:

- المحور الأول: فلسفة منظمة التجارة العالمية. وقد عالج هذا المحور ستة موضوعات هى (فلسفة منظمة التجارة العالمية، الفلسفة الكامنة وراء قيام الجات، رؤية مستقبلية فى الاقتصاد السياسى للجات، حرية التجارة أداة للسيطرة أم الأزمة الاقتصادية العالمية تسقط القناع، الآثار الاقتصادية لانضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة، خصوصيات العالم الثالث فى مرحلة العولمة الليبرالية).

- المحور الثانى: العولمة والتجارة. وقد استعرض هذا المحور قضايا العولمة والتنمية فى إفريقيا، العولمة ودول الجنوب كما استعرض بعض الأفكار حول اقتصاد عالمى عقلانى.
- فى المحور الثالث: تم إلقاء الضوء على بعض القضايا القطاعية، وأثر العولمة على أداء بعض القطاعات مثل التجارة والزراعة والصناعة والعمالة والخدمات المالية والصحة.
- المحور الرابع: مشاكل بلدان الجنوب ومقاومة العولمة. وقد تكفل هذا المحور بتوضيح موقف بلدان الجنوب من ملف القضايا الجديدة، وموقف البلدان النامية من منظمة التجارة العالمية، وانعكاسات العولمة على دول العالم الثالث، إضافة لاستعراض أشكال المقاومة ضد العولمة، وآليات النضال والمواجهة ضد الهيمنة، وآثار التساؤل حول ماذا نحن فاعلون فى مواجهة العولمة.
- وقد أمكن استخلاص بعض التوصيات من الأوراق والمناقشات التى احتواها الكتاب لعل من أهمها:
- التأكيد على انعدام التوازن القائم فى الاتفاقات الجارية لمنظمة التجارة بين التزامات كل من الدول المتقدمة والدول النامية.
- فى ضوء الأولوية المتقدمة لقضية التنمية ضمن جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، فمن الضرورى تبنى المنظمة مبدأ تناسب التزامات الدول المختلفة طبقاً لمستويات تطورها الاقتصادى، وما أحرزته من تقدم فى مستوى معيشة شعوبها.
- من حق الدول النامية إعادة النظر فى الكثير مما التزمت به تحت ضغوط قاسية فى اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
- مقاومة ضغوط الدول المتقدمة لبدء المفاوضات حول تخفيضات جديدة للتعريفات الجمركية على السلع الصناعية.

- على الدول النامية مقاومة الاتجاه إلى توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية لتشمل أموراً لا تتعلق بالتجارة عبر الحدود الوطنية.

التكامل الصناعى السورى ـ اللبنانى
الإمكانيات والفرص
نهاد خليل دمشقية
مركز دراسات الوحدة العربية
سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٢) ــ ٢٠٠٢

يتناول هذا الكتاب إمكانية التكامل الصناعى السورى ــ اللبنانى وجدواه، من خلال تحليل واقع الأداء الاقتصادى والنشاط الصناعى فى سوريا ولبنان. ويضم الكتاب ثلاثة فصول، يتعرض الفصل الأول إلى سمات كل من الاقتصادين السورى واللبنانى، ثم يتم استعراض أداء قطاعات الزراعة والتجارة الخارجية والنشاط المصرفى فى كل من سوريا ولبنان.

وفى الفصل الثانى من الكتاب يتم استكشاف ملامح وتفاصيل قطاع الصناعة فى سوريا ولبنان من خلال استعراض التاريخ الصناعى للبلدين بشكل موجز والسياسات الصناعية إضافة للتنمية الصناعية وإجراءاتها وهيكلية القطاع الصناعى فى كل من سوريا ولبنان. ثم يتم إبراز هيكل الاستثمار الصناعى وتطور مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى، والتبادل التجارى الخاص بالصناعة التحويلية فى سوريا ولبنان.

والتكافل والتنافر بين القطاع الصناعى السورى واللبنانىيتم تناوله من خلال الفصل الثالث، بعرض الموضوعات التالية:

الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين سوريا ولبنان، المشاريع المشتركة السورية ــ اللبنانية، مؤشرات التكامل والتنافر للنشاط الصناعى فى كل من سوريا ولبنان، متطلبات تكامل القطاع الصناعى السورى ــ اللبنانى، مداخل تكامل القطاع الصناعى السورى ــ اللبنانية والتى تم تحديدها فى أربعة مداخل هى تفعيل

الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين، تفعيل نشاط اللجان المختصة السورية ــ اللبنانى، مدخل المشاريع المشتركة السورية ــ اللبنانية، مدخل الترخيص التأشيرى للقطاع الصناعى السورى ــ اللبناني.

وفي الختام يؤكد الكتاب على ضرورة التخصيص الأمثل للاستثمارات وتوجيهها للقطاعات الأكثر جدوى، ويؤكد كذلك على مزايا التكامل الاقتصادى فى علاقة البلدان العربية والعالم الخارجى على وجه الخصوص، وأن التكامل الاقتصادى يشكل القاعدة الصحيحة لعمليات التنمية فى سائر البلدان العربية.

العولمة المالية ومستقبل
الأسواق العربية لرأس المال(*)
شذا جمال خطيب
مؤسسة طابا ــ عابدين ــ ٢٠٠٢

يضم هذا الكتاب أربعة فصول، تم فى الفصل الأول عرض ملامح العولمة المالية وأسبابها، والتدفقات الرأسمالية ومخاطر الأموال الساخنة فى البورصات. وفى هذا الصدد تم التعرض لأزمات المكسيك ١٩٩٤ ودول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧، والأزمة الروسية ١٩٩٨ وأزمة البرازيل ١٩٩٩.

قام الكتاب فى فصله الثانى بإلقاء الضوء على الدور الحيوى الذى يلعبه سوق رأس المال فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال عمل مسح لأهم الأدبيات التى تناولت العلاقة بين النمو المالى والنمو الاقتصادى، وتوصيف أسواق رأس المال فى ظل برامج الإصلاح وانعكاس ذلك على أدائها خلال عقد التسعينات، حيث كانت أهم الخصائص المميزة لهذه الأسواق هى:

(*) يمثل هذا الكتاب محتويات دراسة تم بموجبها الحصول على درجة الماجستير تحت إشراف الدكتور/ سليمان المنذرى.

- صغر حجم السوق مقاساً بالقيمة السوقية للأسهم المقيدة مقارنة بالأسواق المتقدمة.
- انخفاض درجة السيولة طبقاً لمؤشرات قيمة التداول ومعدل الدوران ودرجة تركز السوق.
- ضعف البنية الأساسية، المتمثلة فى نظم المؤسسات التى تحكم عملية التداول، والأطر والنظم والإجراءات الرقابية التى تحكم تلك الأسواق.

فى الفصل الثالث تم استعراض المكانة التى يتبوأها التكامل المالى فى جهود التكامل الاقتصادى، مع توضيح أهم الجهود العربية التى بذلت لتحقيق الربط بين أسواق رأس المال القائمة فيها تمهيداً لانفتاحها على بعضها البعض، وكذلك على الأسواق المالية العالمية.

ثم تناول الفصل الرابع أهم التحديات التى تواجه أسواق رأس المال العربية فى ظل الاندماج المالى الإقليمى والعالمى وكيفية مواجهتها.

وقد انتهى الكتاب إلى التأكيد على أهمية تحقيق سوق مالية عربية مشتركة تعمل كأداة جذب للأصول العالمية العربية المستثمرة فى الخارج، إضافة لرؤوس الأموال الأجنبية متوسطة وطويلة الأجل التى لا غنى عنها فى تحقيق أهداف التنمية المأمولة.

منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر
محمد مختار الحلوجى وآخرون
منتدى العالم الثالث ــ المكتبة الأكاديمية ــ القاهرة ــ ٢٠٠٢

يمثل هذا الكتاب الإصدار الرابع عشر فى سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠ التى يصدرها منتدى العالم الثالث بالقاهرة. ويركز هذا الكتاب على فحص وتقويم الأوضاع الراهنة للمنظومة المصرية للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى، وذلك

فى محاولة لاستشراف أوضاع هذه المنظومة فى ضوء السيناريوهات المستقبلية الخمسة التى يعتمدها مشروع مصر ٢٠٢٠.

ويقع الكتاب فى ٢٩٢ صفحة، وفى اثنى عشر فصلاً، يقوم الفصل الأول باستعراض الإطار العام لمنظومة العلم والتكنولوجيا، مستعرضاً فى ذلك الأنشطة العلمية والتكنولوجية الأساسية والبحث العلمى والتطوير التجريبى ومكونات ومخرجات وارتباطات منظومة العلم والتكنولوجيا.

يستعرض الكتاب بعد ذلك البيئة العالمية والمحلية وتأثيراتها على منظومة العلم والتكنولوجيا، والمنظور التاريخى لنشوء وتطور مكونات المنظومة، وأهم العوامل المحلية المؤثرة فيها، إضافة إلى الأوضاع الراهنة لمنظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر، ومؤسسات البحث العلمى، والتطوير التكنولوجى فى مصر. وذلك فى الفصول من الثانى إلى الثامن.

في الفصل التاسع يقوم الكتاب بالتعرض لتجارب بعض الدول فى العلم والتكنولوجيا، متعرضاً لتجارب كوريا وماليزيا كنموذج لدول شرق آسيا والتجربة الهندية كنموذج لدول جنوب آسيا، إضافة لتجارب بولندا والمجر فى إصلاح منظومات العلم والتكنولوجيا وذلك خلال تجربتهم الاشتراكية السابقة. كذلك تم عرض التجربة البرازيلية فى هذا الخصوص كنموذج لدول أمريكا اللاتينية. وقد قام الكتاب باستخلاص العديد من الدروس المستفادة من تجارب هذه الدول فى مجال تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا.

ويوضح الفصل العاشر من الكتاب أهم الفجوات فى منظومة العلم والتكنولوجيا المصرية، وهى الفجوات المتصلة بالاستراتيجيات والسياسات، والفجوات المتصلة بمدخلات المنظومة، علاوة على الفجوات المتعلقة بمخرجات منظومة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

ثم يتناول الكتاب فى فصله الحادى عشر التوجهات العامة لتطوير منظومة العلم والتكنولوجيا كجزء من النهضة الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية فى مصر.

وفى الفصل الثانى عشر والأخير من الكتاب يتم استشراف الأوضاع المستقبلية لمنظومة العلم والتكنولوجيا فى ضوء السيناريوهات الخمسة المقترحة. وأهم ما نتج عن هذا الاستشراف هو أن الاحتمال الأقوى لتعاظم شأن منظومة العلم والتكنولوجيا سيكون فى إطار سيناريو الرأسمالية الجديدة بشرط تجاوز العقبات القائمة. وذلك رغم تقدير الكتاب أن سيناريو الاشتراكية الجديدة هو السيناريو الأكثر احتمالاً، وهو ما سيكون فى غير صالح المنظومة.

الطاقة لعالم الغد

فعالية الوضع الراهن !

مجلس الطاقة العالمى ــ ٢٠٠٠

يمثل هذا الكتاب ترجمة لتقرير مجلس الطاقة العالمى لعام ٢٠٠٠، الصادر عن مجلس الطاقة العالمى، وهو يمثل أحد أهم التقارير الوافية الصادرة عن المجلس. ويوضح أهم المعالم المستقبلية للطاقة على المستوى العالمى، كما يبرز أهم ما جاء فى البحوث التى قدمت إلى مؤتمر الطاقة العالمى الثامن عشر الذى انعقد فى بوينس أيرس فى الأرجنتين فى الفترة ٢١-٢٥ أكتوبر ٢٠٠١، وشاركت فيه معظم الدول العربية. كذلك يركز الكتاب بصورة أساسية على احتياجات الدول النامية من الطاقة، وعلى أهمية إدراك المجتمع الدولى لهذه الاحتياجات، وضرورة تعبئة الموارد اللازمة لتلبيتها.

يقع الكتاب فى خمسة فصول بخلاف المقدمة والملاحق.

يتعرض أول هذه الفصول إلى التقرير الذى أصدره مجلس الطاقة العالمى لتحليل الطلب على الطاقة عام ١٩٩٣ وذلك حتى عام ٢٠٢٠. وفى هذا السبيل تم إعداد أربعة سيناريوهات للطاقة يرتكز كل منها على مجموعة مختلفة من الفروض بشأن العوامل التى تشكل المشهد المستقبلى للطاقة، كما تم تحديد الموجهات

الرئيسية لتشكيل إمدادات الطاقة واستخدامها عالمياً فى المستقبل آنذاك وهى (النمو السكانى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأوضاع المالية والمؤسسية، والتخوفات البيئية، وكفاءة الإمداد بالطاقة واستخدامها والتجديد والانتشار التكنولوجى والوصول إلى طاقة حديثة وكافية فى العالم النامى.

فى الفصل التالى يتم استعراض جدول الأعمال البيئى الدولى، وفيه يتم إبراز وتوضيح لمصطلح الاستدامة، وقد أقر مجلس الطاقة العالمى بأن الاستدامة هى مصالحة بين الإجهادات المتزايدة على الموارد الطبيعية والمياه والغذاء والأرض والغلاف الجوى من جانب وبين احتياجات وتطلعات الجموع العريضة من السكان التى تتحرك سريعاً صوب مدن العالم من جانب آخر. كما تم التعرض للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ UNFCCC علاوة على استعراض الدورة التاسعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة UNCSD-9، كما تمت الإشارة إلى موضوعات أخرى على درجة عالية من الأهمية وأبرزها اقتصاديات التغيير المناخى والذى تكفل بتوضيح مسألة فعالية التكلفة لبروتوكول كيوتو، وهل قيمة الكربون المتضمنة متسقة ومتلائمة مع التهديد المنظور للتغير المناخى؟ وهل هذه القيمة ستتغير مع الزمن على النحو الذى يصل بالتكلفة الكلية إلى حدها الأدنى؟

فى الفصل الثالث يتم تناول غايات الطاقة لمجلس الطاقة العالمى حتى عام ٢٠٢٠.

وهى **النوالية:** وهى ما يعنى أن ضرورة إتاحة الطاقة بأسعار يمكن أداؤها وبأسعار تعكس التكاليف الحقيقية لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة. **الإتاحية:** أى استمرار الإمداد بالطاقة على المدى الطويل. **المقبولية:** وهو ما يعنى التساؤل الدائم حول كل ما يخص الطاقة المستخدمة سواء كانت تقليدية أو محدثة، وهى تغطى العديد من القضايا مثل نزع الحراجة، وتحمض التربة، الأمن النووى، إدارة النفايات ... الخ.

ثم يتم الانتقال بعد ذلك إلى السياسات التى يمكن لصناعة الطاقة أن تعمل خلالها لإحراز الغايات الثلاث المشار لها سلفاً، مع الأخذ فى الاعتبار إحراز استدامة الطاقة المحدثة للجميع مع التركيز على البليونين الأكثر فقراً من البشر فيما بين وقتنا الحاضر وعام ٢٠٢٠.

فى الفصل السادس والأخير يتم عرض العديد من الأمثلة التى توضح ارتباط شركات الطاقة انفرادياً أو تعاونياً ببرامج مشروعات ذات علاقة بالغايات الثلاث لنواليه الطاقة وإتاحتها ومقبوليتها.

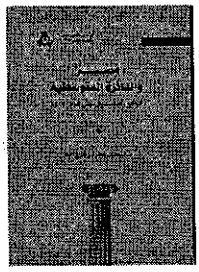

مصر والدائرة المتوسطية

الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠

سمعان بطرس فرج الله

منتدى العالم الثالث ــ مكتبة مصر ٢٠٢٠

دار الشروق ٢٠٠٢

يمثل هذا الكتاب الإسهام الثالث عشر فى سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠، ويقع الكتاب فى ثلاثة فصول، يتولى الأول منها تأصيل مفهوم المتوسطية من منظور مصر، ومن المنظور الجماعى الأوروبى، وذلك منذ عام ١٩٢٢ وحتى وقتنا الراهن، وذلك من خلال استعراض أوجه هذا التطور الأمنية والسياسية ولاقتصادية.

ويتضمن موضوع "مصر والدائرةالمتوسطية" قضايا متعددة ومتداخلة إلى حد بعيد يمكن إجمالها فى محاور رئيسية ثلاثة هى: المحور الأمنى السياسى، والمحور الاقتصادى والاجتماعى، والمحور الثقافى، وهذا هو موضوع الفصل الثانى من الكتاب ويتناول بالتحليل القضايا النوعية فى البحر المتوسط، وموقف مصر منها، استناداً إلى "صيغة برشلونة" التى طرحها الاتحاد الأوروبى فى نوفمبر ١٩٩٥، والتى تعكس الرؤية الجماعية الأوربية لمستقبل العلاقات بين أوروبا

المتحدة فى شمال البحر المتوسط من جانب والدول الواقعة على الضفاف الجنوبية والشرقية لذلك البحر، ومن بينها مصر، من جانب آخر.

أما الفصل الثالث فهو يتضمن محاولة لاستشراف علاقة مصر فى إطار الدائرة المتوسطية حتى عام ٢٠٢٠ على ضوء السيناريوهات الخمسة للمشروع البحثى مصر ٢٠٢٠ وعلى كافة المحاور الثلاثة السابق الإشارة لها. فعلى سبيل المثال وفيما يخص مستقبل الشراكة المصرية ــ الأوروبية فى بعدها الاقتصادى والاجتماعى فى ظل السيناريو المرجعى، يصبح مفتاح التقدم هو إنجاز استراتيجية التنمية بما يتواءم مع عولمة الاقتصاد، ومن المتوقع إحراز تقدم فى إنجاز المشروعات التنموية الكبرى مثل (توشكى، خليج السويس، إعمار سيناء..). أما بالنسبة لسيناريو الرأسمالية الجديدة فسيكون مستوى الانفتاح على العولمة أعلى من السيناريو المرجعى، وتزداد أهميةالمشاركة المصرية ــ الأوروبية نظراً لكون أوروبا هى الشريك التجارى التقليدى والأول لمصر علاوة على توقع انتهاء تدفقات المعونات من الدول الكبرى للدول النامية، الأمر الذى يبرز أهمية الاستفادة من برامج التمويل التى يوفرها الاتحاد الأوروبى للدول التى توقع معه اتفاقيات مشاركة.

فى سيناريو الاشتراكية الجديدة، تقوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ثلاث ركائز أساسية هى التنمية البشرية، وتنوع أشكال الملكية، والتخطيط الاقتصادى المحكم. وفيما يتعلق بسيناريو الدولة الإسلامية، فمن المتصور أن يكون الدور الأساسى فى التنمية الاقتصادية من نصيب القطاع الخاص، مع الأخذ فى الاعتبار تعديل النظام المصرفى لتحل صيغة المشاركة محل نظام الاقتراض المصرفى. وترى النخبة الحاكمة فى هذا السيناريو أن مصر ترتبط بالدول المتوسطية الأوروبية ارتباطاً وثيقاً، وأنه فى الإمكان الدخول مع هذه الدول فى علاقات تفاعلية إيجابية. ولكن تختلف مستويات هذه العلاقات ومداها تبعاً لمستوى التعامل وطبيعته من حيث كونه أمنياً،عسكرياً، سياسياً، ثقافياً، اقتصادياً.

أما فى السيناريو الشعبى، فإن النظام الحاكم سيتبنى رؤية متوازنة تجاه المتوسطية فيكون التعاون بين الطرفين بشكل انتقائى وتدريجى.

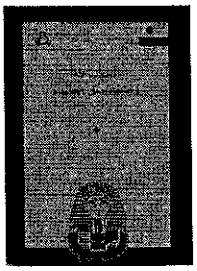

السياحة ومستقبل مصر
بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر
محيا زيتون
منتدى العالم الثالث ــ مكتبة مصر ٢٠٢٠
دار الشروق ــ ٢٠٠٢

رغم أهمية وحيوية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد المصرى، إلا أنه لم ينل القدر الواجب والكافى من الاهتمام والدراسة والتحليل طوال العقود السابقة، وها هو مشروع مصر ٢٠٢٠ يتصدى لدراسة هذا القطاع، من خلال إصداره الخامس عشر فى سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠.

ويقع هذا الكتاب المرجعى فى إثنى عشر فصلاً، يتولى الأول منها دراسة الوضع الراهن لقطاع السياحة والتطورات التى مرت به، ثم تتوالى الفصول بعد ذلك مستعرضة من خلال تحليل نقدى موضوعات الإيرادات السياحية وميزان السياحة، والأهمية الاقتصادية للسياحة، والأبعاد العالمية للسياحة، وتسربات النقد الأجنبى الذى يتأثر بعدد من المتغيرات أهمها: مراكز السيطرة على الصناعة خارج الدولة المضيفة ومدى الاعتماد على شركات الطيران الأجنبية مقابل الشركات الوطنية، والتسربات فى شكل واردات من السلع والخدمات لإشباع حاجات السائحين الوافدين ولمقابلة الاحتياجات المرتبطة بالاستثمار السياحى. وقد تبين أن مجموع التسربات فى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت نحو ٧٤% من إجمالى الإيرادات السياحية فى مصر لهذا العام. هذا مع العلم أن هذا الحساب لا يأخذ فى اعتباره التسربات المتعلقة بالإنفاق الاستثمارى فى السياحة، إضافة لعدم أخذ التسربات المرتبطة بالسياحة العكسية فى الاعتبار. ثم يتناول الكتاب بعد ذلك فى

فصليه السادس والسابع أثر التطوير السياحى على البيئـــة، والأبعـــاد الاجتماعيـــة والثقافية للنشاط السياحى.

وفيما يخص السيناريوهات المستقبلية للسياحة وإمكاناتها فى مصر، فقد تـــم استعراضها فى الفصول من الثامن إلى الثانى عشر، من خلال التركيز على عـــدة تطورات أهمها: توقعات الطلب السياحى العالمى، الطلب العالمى علـــى المســـتوى الإقليمى، السياحة العكسية، أو سياحة المصريين فـــى الخـــارج التوقعـــات بشـــأن العولمة، التغيرات التكنولوجية، البيئة وإطراد السياحة، تغيرات أخرى.

وقد انتهى الكتاب إلى وضع صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطـــاع السياحة فى مصر فى ظل السيناريوهات المختلفة من خلال العديد من المؤشـــرات. ففيما يخص الطلب السياحى على سبيل المثال، تمت الإشارة لتوقع تحقيـــق معـــدل نمو مرتفع فى الطلب السياحى فى السيناريو المرجعى، ويرتفع هذا المعـــدل أكـــثر فى سيناريو الرأسمالية الجديدة. فى حين يختلف الأمر فى سيناريو الدولة الإسلامية ليحقق معدل نمو سالب للفترة الأولى، ومعدل نمو موجب منخفض للمرحلة الثانيـــة. وفى سيناريو الاشتراكية الجديدة يحقق الطلب السياحى معدل نمو منخفـــض فـــى الفترة الأولى (٢٠٠٠-٢٠١٠) ويرتفع المعدل فى الفترة الثانية بعد إتمام التحـــولات الاشتراكية (٢٠١٠-٢٠٢٠). إلا أن الأمر يختلف فيما يتعلق بـــاطراد الســـياحة، فالسيناريو الاشتراكى وفقاً لتوقعات المؤلفة هو الأكثر احتمالاً لتحقيق هذا الاطراد.

مقتطفات اقتصادية

- الصراع بين القومية والعالمية فى العلاقات شمال.. جنـــوب فى انتظار الصدمة الصحية الموعودة.
- المستقبل المظلم لرأسمالية الولايات المتحدة: تراجـــع النمـــو، ضعف التنافسية، وسحب أخرى مظلمة.
- إعادة نظر فى دور الدولة فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- السياسة الصناعية فى ظل منظمة التجارة العالميـــة: اتفاقيـــة المنسوجات والملابس.
- الشركات المتعدية الجنسية قاطرة العولمة.
- منظومة التكافل الاجتماعى ومثلث النمو والفقر والتوزيع فـــى الاقتصاد العربى.

الصراع بين القومية والعالمية فى العلاقات شمال جنوب فى انتظار الصدمة الصحية الموعودة

ماخوذة عن

الشاذلى العيارى
السيادات الوطنية فى مواجهة العولمة
صراع غير محسوم

لقد دأب المحللون الاقتصاديون على التنويه بالسمة التطورية التى تمتاز بها ظاهرة العولمة. فمنهم من يرى أن الظاهرة يرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر ميلادياً، حيث كانت المبادلات السلعية والخدمية والرأسمالية وكذلك البشرية تنساب عبر القارات حرة طليقة فى حدود التسهيلات الاتصالية المتاحة آنذاك، وذلك حتى الحرب العالمية الأولى. ومنهم من يعتبر أن انطلاق العولمة تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنهم من يرى أنها جاءت نتاجاً مشتركاً لتقنين تحرير المبادلات التجارية لأول مرة فى التاريخ ورقمنة المعلومات والاتصالات المكثفة والمتسارعة منذ بداية النصف الثانى من عقد التسعينيات تقريباً. وهكذا أعلنت المؤسسات متعدية الجنسيات استيلاءها على الكون وافتكاكها مقاليد السلطة والنفوذ من أيدى الدول مبشرة بنهاية القوميات والأوطان والدول.

إلا أنه سرعان ما تبين أن محاولة تغييب الدولة ولا نقول القوميات والأوطان تغييباً كاملاً أو شبه كامل لأول مرة فى التاريخ، من فضاءات القرار المعولمة ثم العالمية Mondialisme أو المقولبة قارياً Globalisme، كانت فى الواقع محاولة فاشلة.

لقد بدأت أدبيات البنك الدولى أحد الرموز الرئيسية للنيوليبرالية المعاصرة – منذ أواسط التسعينيات تروج لضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة فى التنمية. كما أكدت فى مرحلة لاحقه على أهمية ما تسميه بـ "تملك التنمية" أى تمكين الدولة النامية من حق تقرير خياراتها وسياساتها التنموية تقريراً حراً وديمقراطياً معاً. وكأن البنك الدولى غدا معترفاً هو الآخر بشرعية الحق فى "السيادة التنموية الوطنية" بعد ما قاوم على امتداد أكثر من نصف قرن حق دول

العالم الثالث فـــى تـــأميم الممتلكـــات الأجنبية الموجودة على أرضها باســـم سيادتها الوطنية على مواردها الطبيعية أو باسم الحفاظ على مصالحها القوميـة العليا.

لقد مثلت تراكمات الكـــوارث والمخاطر المعولمة منعرجـــاً جديـداً ومهماً فى موقف قيادات دول الشـمال حيـال دور الدولـة. إن اســـتفحال المعضلات والمخاطر والكـوارث ذات الطابع الكونى مثل استشـــراء الفقـر والبؤس والمجاعة والبطالة والتشـــرد إضافة للتروى البيئى بكـــل روافـده، ونضوب الموارد المائيـــة، وانتـهاك حقوق الإنســـان، وازدهـار تجـارة الأسلحة والمخدرات، وانتشار الحروب العرقية والدينية .... الخ أكدت بمـا لا يدع مجالاً للشك على عجـز النظـام النيوليبرالي عموماً ونظـــام اقتصـاد السوق خصوصـــاً عـن احتـواء أو معالجة هذه التشوهات والمخاطر.

ولا تزال النظريات متباينة فيما يتعلـق بنوعيـة الآليـات المطلـوب اعتمادها لهذا الغرض، وإن كانت كـل المشـاريع المتداولـة حاليـاً بـــهذا الخصوص تنوه بأهميـة دور الـدول والحكومات والسلطات الوطنية عمومـاً فى سن السياسات الترشيدية المبتغـاة ضمن تعاون يجمع بيـن المؤسسـات الوطنية العمومية، والمنظمات الدوليـة المختصة، والأمم المتحـدة، والقطـاع الخاص الوطنى، وما فـوق الوطنـى (الشركات عابرة القارات) والمنظمـات غير الحكومية.

غير أن هذا النموذج القيـادى الدولى لم يتحول بعد إلى نموذج كونى متكافئ حقاً، لأنه لم يتأسس فى الواقـع على تعاون وعلى شراكه بين الشـمال والجنوب. فالطاقم المخطط لاحتـواء ومعالجة المخاطر المعولمة لا يـزال هو الشمال الأمريكى ــ الأوروبـى ــ اليابانى. وكذلـك فالجـهات المكلفـة بصياغتها ثـم تنفيذهـا لا يـزال ذاك الرباعى المهيمن على شئون تمويـل التنمية (البنك الدولى)، وعلى برامـج الإنقاذ العاجل (صندوق النقد الدولـى)، وعلى تحرير التجارة (المنظمة العالمية للتجارة)، وعلى الموزانـات الأمنيـة الدولة (مجلس الأمن للأمم المتحدة).

وهكذا امتازت تلكم السياسات الإصلاحية فيما امتازت به بتغييب شبه كلى للدول الجنوبية، سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ.

إلى أن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتقودنا إلى التساؤل حول ما إذا كانت صدمة سبتمبر تحمل في طياتها وعداً ما بحدوث تلكم الصدمة الصحية المنشودة والمفقودة على مستوى علاقات الشمال بالجنوب، والتى تتمثل فى تحويل الفضاءات القيادية الدولية المشتركة التى نوهنا عنها إلى فضاءات قيادية كونية متكافئة حقاً، تفتح المجال لمساهمة الجنوب على مستويات التخطيط والقرار والتنفيذ، فيما يتعلق باحتواء وبمعالجة المخاطر المعولمة بأصنافها وأشكالها بما فى ذلك معضلة الإرهاب الدولى.

هذه هى الصدمة الصحية التى نعنيها، وإن قدر لهذه الصدمة النجاح، فإن قضية السيادة الوطنية لن يعود لها وجود فى ظل صحوة العالم من سباته الطويل واحتكامه إلى القيم الإنسانية السرمدية لا إلى عقلانيات اقتصاد السوق ومشتقاته فحسب.

المستقبل المظلم لرأسمالية الولايات المتحدة: تراجع النمو، ضعف التنافسية، وسحب أخرى مطلقة

مأخوذة عن

The futurist, July - August 2002

لقد واجه النظام الاقتصادى الأمريكى بعض المعضلات الجادة مع مطلع العقد الجديد، وذلك كما أوضح الاقتصادى الأمريكى بريور L-Pryor فى كتابة المعنون بـ "مستقبل رأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية".

إن المعضلات التى ستواجه الاقتصاد الأمريكى ستتجلى فى أربعة أوجه رئيسية هى:

١-تراجع معدل النمو الاقتصادى:

وسينتج هذا الأمر بصفة أساسية عن التغيرات الديمجرافية فى الولايات المتحدة. فطبقاً للتوزيع العمرى للسكان من المتوقع أن يزيد عدد السكان الذين ينفقون أكثر مما يدخرون، وهو ما سيقود لمعدلات ادخار أقل على المستوى الإجمالى للدولة، هذا علاوة على تزايد الضغط

والطلب على الطعام والموارد الأخرى ذات الصلة.

٢- اتساع الفروق الدخلية:

وسينتج هذا الأمر فى الغالب خلال المدى الطويل، حيث إن أثر "شرك الفقر" الناتج عن تدنى مستوى النظام التعليمى فى المناطق ذات الدخل المنخفض (وقصور مد شبكات الكمبيوتر والإنترنت)، مما سيولد فى النهاية تركزاً أعلى للثروة لدى شوائح من المجتمع دون شرائح أخرى، سيخلق فى النهاية هذه الفروق الدخلية.

٣-زيادة تقلبات دورة الأعمال:

وهذا فى حال تعرض اقتصاد الولايات المتحدة لصدمات خارجية (إن تعميق العولمة سوف يستتبعه إضعاف للسياسات النقدية والمالية العاملة على حفظ التوازن الاقتصادى)، كما أن انخفاض معدلات الادخار من جانب، وزيادة مستويات الدين من جانب آخر من الممكن أن تقود إلى معدلات أعلى لسعر الفائدة ومن ثم إلى إمكانية حدوث تراجع حاد فى النشاط الاقتصادى.

٤- تصدع العولمة:

وهو الأمر الناتج عن عدد لا يحصى من العوامل والمتغيرات السياسية التى تعمل على الحد من سرعة التكامل الدولى.

إن العولمة ذاتها تحد من قدرة الأمم على ضبط وتنظيم أعمالها وقيامها بحماية قطاعات معينة داخل الاقتصاد. كما أن العولمة تعمل على خفض قوة الناخبين أو المقترعين وهو الأمر الذى سيعود بدوره إلى حركة ارتجاعية للنشاط الاقتصادى.

هذه الاتجاهات مجمعة قادت بريور L-Pryor لأن يتوقع نمواً بطيئاً فى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما عن الآفاق المظلمة الخاصة بانخفاض تنافسية السوق وبتحقيق مستوى أقل من التكافل والتماسك الاجتماعى، فهى ستعمل على احتفاظ رأسمالية الولايات المتحدة بسماء أقل إشراقاً.

كما أنه ليس هناك تفاؤل نحو وجود أى سياسة فعالة يمكن اتباعها

لكى تضيء هذا الإظلام المتوقع لرأسمالية الولايات المتحدة. ويعود هذا الأمر بشكل إجمالى إلى أن هناك درجة عالية من التعقد والتشابك بين المعضلات الاقتصادية المتوقع ظهورها. بما يصعب من مهمة تناول هذا الأمر بأسلوب مبسط.

ونتيجة لهذا فإن النظام الاقتصادى للولايات المتحدة سوف يتطور فى عدة طرق مختلفة تجاه "رأسمالية ذات وجه غير إنسانى" أو "رأسمالية وحشية".

وأخيراً يتمنى الكاتب أن يكون مخطئاً فى توقعاته.

إعادة نظر فى دور الدولة فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية

ماخوذة عن

عاطف قبرصي
المستقبل العربى عدد ٢٨٢
أغسطس ٢٠٠٢

ليس هناك من مسألة فى علم الاقتصاد لقيت اهتماماً أكثر مما لقيه الدور المناسب للدولة فى التنمية الاقتصادية. ولا يمكننا الخوض فى هذا المجال دون تقرير الحقيقتين التاليتين:

الأولى: التناقض الواضح بين مجموعة الأفكار التى تمنح الأولوية لدور الدولة فى تحديد دور السوق ومجموعة الأفكار الأخرى التى تمنح التفوق للسوق وتؤكد على مزاياه.

الثانية: كلما زاد التحدى النظرى لمفهوم تفوق السوق زاد ارتفاع الأصوات الداعية إلى دور أقوى للسوق فى التنمية الاقتصادية.

كما أن على الدولة إن أرادت أن يكون لها دور فى الاقتصاد، أن تتعامل مع معلومات ناقصة وغير متماثلة، ومشكلات الانتقاء، والعجز عن متابعة الجهود، وتعدد الولاءات Multiplicity of Principals والتضارب الزمنى Time Inconsistency والمعقولية المقيدة Bounded Rationality، والأسواق الناقصة. وهو الأمر الذى يتطلب دوراً أكثر تميزاً وتشعباً للدولة فى الاقتصاد.

ويطرح "أفيناش ديكسيت" هذا الأمر طرحاً جيداً من خلال تأكيده على ضرورة تقبل المرء أن كلاً من السوق والدولة نظام ناقص، وأن لكليهما سمات من الواقع لا يمكن

تجنبها، وأن تطبيق كل منهما يتأثر تأثراً شديداً بوجود الآخر.

وطالما أنه لا يمكن إبعاد دور الحكومات، وفى ظل إدراكنا أنها تواجه بالضرورة ضغوطاً سياسية متعددة، وأنها تعمل فى بيئة من المعلومات والأسواق الناقصة فلا يكون هناك ثمة معنى للثنائي التقليدي "الدولة مقابل السوق" وتصبح الدعوة الساذجة إلى سياسة الحرية الاقتصادية حتى فى شكلها المثالى غير ذات صلة.

كما أن قوى السوق إذا تركت وشأنها فإنها تقود إلى مستويات استثمار أدنى وإلى حالات الذعر والكساد. والتاريخ حافل بالأمثلة على النتائج التى يولدها الاعتماد الكلى على الأسواق. وتدخل الدولة غالباً ما يكون ضرورياً لإنقاذ السوق من تجاوزاته.

إن النجاح البارز لاقتصادات أقطار جنوب شرق آسيا خلال الفترة (١٩٦٠ ــ ١٩٩٦) يثير سؤالاً جوهرياً عن تفسير هذا النجاح الذي ما كان ليتحقق دون قيام الدولة بلعب دور مهم فى قيادة التنمية وتوجيهها.

والسؤال الحقيقى هو أى السياسات والأعمال التى قامت بها الدولة قد خدمت هذه الدول؟ وثمة اتفاق عام فى الرأى حول العناصر الرئيسية لهذا النجاح وهى:

معدلات الادخار العالية، معدلات الاستثمار العالية فى رأس المال البشرى والمادى، التوزيع المتساوى للدخل والثروة، الحكومات المستقرة، الاستقرار الاقتصادى الكلى.

إن تجربة دول جنوب شرقى آسيا تشير إلى دور الدولة الواضح فى دعم التنمية وتسريعها، فالدولة لم تحل محل السوق، بل أكملته وضمنت له مكاناً، غير أنها أبقته فى المكان الصحيح. وأدركت هذه الدول قيود الأسواق وخباياها فى توليد النتائج المرغوبة وتعمدت اتباع مجموعة سياسات تضمنت:

منح الأسبقية للاقتصاد على السياسة، توفير الاستقرار الاقتصادى، تنظيم الأسواق لضمان أدائها على نحو مناسب، خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص، إنشاء نظام خدمة مدنية مستنداً إلى الكفاءة.

وتشكل هذه السياسات القاعدة الأساسية الممكن الاعتماد عليها عند تحليلنا للدروس التى يستطيع العرب استنتاجها من تجربة شرقى آسيا وأهمها:

أولاً: فى الوقت الذى أعطت فيه أغلب دول بلدان شرقى آسيا الأولوية للاقتصاد قبل السياسة. نجد العكس فى أغلب الدول العربية حيث تكون الأسبقية للمسائل غير الاقتصادية. وهو ما يوجب إعادة النظر فى ترتيب قائمة أولوياتنا.

ثانياً: اتبعت معظم أقطار شرقى آسيا سياسات نجم عنها استقرار اقتصادى كلي عام. وفى حين أن عدداً من الأقطار العربية تمكن من تحقيق بيئات اقتصادية كلية مستقرة، لكن ما يزال عدد قليل منها يواجه صعوبة فى موازنة الميزانيات حيث يمثل العجز نسبة مئوية عالية من إجمالى الناتج المحلى.

ثالثاً: فى حين نظمت دول شرقى آسيا أسواقها، فإن معظم الأقطار العربية إما بالغت فى تنظيم أسواقها وخنقت أداءها الكفء، أو تركتها تعمل باضطراب.

رابعاً: لم تنجح الدول العربية فى تأسيس بيئة ملائمة للاستثمار الخاص، ونفذت خطط الخصخصة تحت التهديد بالإكراه، ويبقى القطاع الخاص فى معظم البلدان العربية محدوداً ومعرقلاً ومختل الوظائف.

السياسة الصناعية فى ظل منظمة التجارة العالمية: اتفاقية المنسوجات والملابس

مأخوذة عن

جسر التنمية ــ المعهد العربى للتخطيط بالكويت ــ مارس ٢٠٠٢

خلال الفترة السابقة لاتفاقية المنظمة، أى قبل الأول من يناير عام ١٩٩٥، كان الاتجار فى السلع من المنسوجات والملابس محكوماً باتفاقية الألياف المتعددة (MEA) التى بدأ العمل بها منذ عام ١٩٧٤.

وقد ألزمت اتفاقية المنسوجات والملابس الجديدة جميع الدول الأعضاء بالمنظمة سواء الموقعة أو غير الموقعة على اتفاقية الألياف المتعددة بالتخلص من كافة القيود التجارية وبالأخص نظام الحصص خلال الفترة ١٩٩٥ــ ٢٠٠٥، كما لن

يكون مسموحاً لهذه الدول بتطبيق أية معاملة تمييز فيما بين المصدرين. وفى نهاية الفترة أى مطلع عام ٢٠٠٥ ستصفى هذه الاتفاقية نفسها بالكامل، وذلك من خلال أربع مراحل متتابعة لنسبة الواردات الواجب إخضاعها لقواعد اتفاقية المنظمة لترتفع من ١٦% للفترة ١-١-١٩٩٥/٣١-١٢-١٩٩٧ إلى ١٧% للفترة ١-١-١٩٩٨/٣١-١٢-٢٠٠١ إلى ١٨% للفترة ١-١-٢٠٠٢/٣١-١٢-٢٠٠٤ إلى ٤٩% فى أول يناير ٢٠٠٥. وهذه النسب أو المعدلات هى معدلات مقترحه وهناك إمكانية لأى بلد نامى فى التسريع في هذه المعدلات والوصول إلى المرحلة الأخيرة قبل اليوم الأول من يناير ٢٠٠٥.

وتجيز الاتفاقية للدول الأعضاء بالمنظمة أن تستمر بفرض قيود نوعية على وارداتها خلال السنوات الثلاث الأولى من سريان هذه الاتفاقية، وذلك من خلال آلية يطلق عليها "آلية التحوط الانتقالية" Transitional Safeguards Mechanism والتى تجيز للدول الأعضاء فرض مثل هذه القيود فى حالة تعرض منتجاتها من المنسوجات للضرر، ويسرى ذلك على البلدان غير الموقعة على اتفاقية الألياف المتعددة الأعضاء بالمنظمة، علماً بأن هناك آليات معينة تحددها المنظمة للتحقق من حدوث الضرر المذكور.

تحاول كافة البلدان الأعضاء بالمنظمة، ومن ضمنها الدول العربية، التحرر من نظام الحصص المتبع وفقاً لاتفاقية الألياف المتعددة وغيرها من الاتفاقيات أو الترتيبات. وعند دراسة أوضاع بعض الدول العربية فى علاقاتها مع الاتفاقية الأخيرة، يلاحظ أن السعودية والعراق واليمن لا يمارسون أية قيود على شكل نظام الحصص، وذلك بفعل تواضع صادراتها من المنسوجات والملابس، وهو ما يسرى كذلك على الأردن رغم تنامى صادراته من هذه السلع فى السنوات الأخيرة. أما بقية الدول (الإمارات، البحرين، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر) فإنها تمارس بعض القيود بدرجة أو بأخرى.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول كقاعدة عامة إن الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية ستستفيد من جراء التخفيف التدريجي، ومن ثم الإلغاء لاحقاً، للقيود المفروضة على صادراتها من المنسوجات والملابس، وذلك بشرط تنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس بشكل كامل. والالتزام بالمراحل المخططة للتخلص من اتفاقية الألياف المتعددة بفترة أقصاها الأول من يناير ٢٠٠٥.

إلا أن هذه القاعدة العامة قد تواجه بالعديد من الاستثناءات والمصاعب التطبيقية سواء من خلال آلية التحوط الانتقالية أو من خلال شدة المنافسة التى تتعرض لها البلدان النامية ومن ضمنها الدول العربية. كما أن التفاؤل بإمكانية استفادة الدول العربية من سياسة خفض التعريفة الجمركية يجب أن يؤخذ فى ظل عدد من الاعتبارات أهمها: أن صادرات الدول العربية من المنسوجات والملابس إلى إجمالي صادرات العالم هى حصة متواضعة، وأن أغلب الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية ستواجه فترة عصيبة أثناء مرحلة التأقلم مع متطلبات اتفاقية المنظمة خاصة أثناء استخدام آليات التحوط الانتقالية، هذا بالإضافة لاستخدام إجراءات محاربة الإغراق الواردة باتفاقية المنظمة ضد البلدان النامية.

الشركات متعددية الجنسية قاطرة العولمة.

ماخوذ عن

مروان دراج
أخبار النفط والصناعة ــ العدد ٣٨٢
يوليو ٢٠٠٢

إن مصطلح العولمة الذى يتم الترويج له من قبل المنظرين الغربيين منذ سنوات، ليس بجديد بل إن له أصولاً وتجارب فى الماضى النظرى والتطبيقى للفكر الاقتصادى، ويرى المروجون الغربيون أن العولمة تعنى العدالة الاجتماعية والرفاه الإنسانى وحق البشرية فى المنافسة الشريفة للبضائع.

ويبدو هذا الكلام ظاهرياً بريئاً، ولكن حينما نقف عند السياسات العملية التى تمضى بها دول الشمال الصناعى التى تنتمى فى غالبيتها إلى المعسكر

الغربي، سنجد عكس كل تلك الطروحات.

فاقتصاد دول العالم الثالث والدول الفقيرة محصور في أطر ضيقة، إلا بالقدر الذى تسمح به قوى السوق، وفى حال تكرمت هذه العقلية الأحادية بقليل من فتاتها، لبلدان باستطاعتها تقديم بعض الخدمات وفقاً لمقاييس "عدو، صديق، حليف، دولة إرهابية، دولة غير إرهابية" وغيرها من المقاييس المتعددة والمختلفة. وحتى فى حال جاءت تلك البلدان بكرمها، فهذا لا يعنى أن هذا الكرم دون مقابل، أو إنه تم بطرق شرعية مباشرة.

وإنما وظيفة الغرب الصناعى بهذه الحالة إنه "يغض الطرف" ولا يتفوه بأى كلمة لها علاقة بالممانعة. فمثلاً نجد دولة مثل البرازيل تضطر لشراء تكنولوجيا تقنية توجيه الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية من السوق السوداء بمبالغ مضاعفة ومن شركات تندرج جميعاً تحت مسمى "شركات متعدية الجنسيات" مع أنها كانت على استعداد لعقد صفقة رسمية من هذا النوع مع حكومات إحدى الدول المتقدمة لاستيراد هذه التكنولوجيا، وتوفير أموالها لأغراض تنموية أخرى.

إن هذه السياسة تهدف بالأساس إلى عرقلة نمو صناعات العالم الثالث، وبقاء اعتمادها على استيراد المهارات والتقنيات المكلفة. ورغم ذلك فهناك من يصدق فى العالم الثالث بأن "عولمة الاقتصاد" ستكون البوابة الوحيدة التى تسمح باستيراد التكنولوجيا، علماً بأن مفهوم العولمة ضمن ما يعنى، تسوية الخلافات بين الدول الصناعية، كي لا تكون أسواق العالم الثالث حكراً على دولة صناعية دون غيرها. وبالتالى فإن ازدياد نفوذ الشركات متعدية الجنسيات والنمو المطرد لنشاطاتها فى العقد الأخير من هذا القرن يترجم هذه المعادلة.

ومواجهة هذه الشركات ليس بالأمر الهين بل هو أمر يتطلب استحقاقات لا حصر لها، فهي أصبحت ثقلاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لا يستهان به، فقد بلغ عدد هذه الشركات عام ١٩٩٨ نحو ٣٠ ألف شركة، يمثل

إجمالي حجم نشاطها أكثر من نصف الناتج العالمي، وتقدر قيمة أصولها بأكثر من ٩٢ تريليون دولار، ويعمل بها نحو ٣٥ مليون عامل وموظف. كما أن حجم أعمال ٥ شركات من هذه الشركات تجاوز عام ١٩٩٦ مجموع الناتج المحلى لدول آسيا الجنوبية ودول جنوب الصحراء.

ونمو أعمال وأنشطة الشركات متعدية الجنسية، يتوقع له فى ضوء الاتفاقات الاقتصادية الدولية، المزيد من التعاظم. فجولة أوراجوى ومن بعدها الاتفاقات المبرمة فى مراكش ومن ثم جولة المؤتمر الوزارى فى سياتل، التى ستحرر التجارة العالمية، توقعت ومنذ عام ١٩٩٤، أنه مع سريان مفعول اتفاقات مراكش عام ٢٠٠٥، ستتمكن الشركات متعدية الجنسيات من تحقيق معدلات أرباح لم تشهدها منذ ولادة الثورة الصناعية والتكنولوجية فى أوربا.

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات فى الدول الصناعية وصل عام ١٩٩٥ إلى ٣١٥مليارد ولار، ذهب ثلثها حسب أفضل التقديرات للدول النامية. ومع الإشباع الذى أصاب الاستثمارات فى الدول الصناعية، فقد تمثل طموح الشركات متعدية الجنسية برفع حصة الاستثمارات فى الدول النامية، انطلاقاً من حقيقة أن هذه الأسواق مازالت عذراء وبحاجة للكثير من السلع والمنتجات.

وسيعتقد الإنسان العادى فى الدول النامية أن تلك الاستثمارات سوف تسهم فى القضاء على البطالة وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية ... الخ. وهذا الاعتقاد سرعان ما يتبدد فى حال الاتكاء على تجارب هذه الشركات فى معظم الدول النامية، فهى قد تحدث تبدلاً كبيراً لصالح القطاعات الخدمية التى تسهم في ترويج سياسة الاستهلاك، وهو ما يعنى تراجع القطاعات الإنتاجية الصناعية وغير الصناعية التى من شأنها إحداث بعض التبدلات الإيجابية على صعيد النمو الاقتصادى والحد من الركود والتضخم وغير ذلك من المعايير الاقتصادية.

كذلك فعند استعراض تجربة الدول المتحولة مع الشركات متعدية الجنسية نلاحظ تراجع حصة القطاع الصناعى بمعدل ٦% كمتوسط عام بين ١٩٨٩ و١٩٩٦ بينما زادت حصة قطاع الخدمات بمعدل ٥%. وتختلف نسب التراجع حسب التركيبة الاقتصادية لكل بلد.

منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي

ماخوذة عن

سليمان القدسى
مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
يونيو ٢٠٠٢

تقوم شبكات التكافل الاجتماعى بوظيفتين أساسيتين الأولى وظيفة توزيعية وبمقتضاها تحول هذه الشبكات موارد القادرين على الإنفاق إلى العاجزين عنه. أما الوظيفة الثانية، فهى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك بتمكين الفقراء والمحتاجين فى المجتمع من إدارة المخاطر بشكل يحفظ قيمة ممتلكاتهم ويحميهم من الانزلاق فى مسلكيات غير أخلاقية.

أما أضلاع المثلث الذى نحن بصدد دراسته وهى النمو والتوزيع والفقر، فقد تنامى الحديث عنها فى الأدب الاقتصادى مؤخراً، وقد تركز الاهتمام على معرفة العلاقة السببية بين أضلاع المثلث. فهل سوء التوزيع ضرورة تستوجبها متطلبات النمو الاقتصادي كما قرر أرثر لويس، ومن ثم فهل على الأمم تقبل سوء التوزيع حتى تحقق النمو الاقتصادى؟ أم أن عدالة التوزيع هى شرط لا مناص منه للنمو الاقتصادى، باعتبار أن سوء التوزيع يهمش قوى اقتصادية وطنية ويهدر الإمكانات فى صراعات طبقية مادية بين فئات المجتمع، تثبط إمكانات النمو، كما أكدت ذلك العديد من الدراسات الميدانية فى السنوات الأخيرة؟ ثم هناك الضلع الثالث وهو ضلع الفقر: فهل هو نتاج ضعف أو غياب النمو الاقتصادى؟ وهل يؤثر الفقر بدوره على القدرة على الإنتاج ومن ثم على النمو فالتوزيع؟ وهل النمو وحده كفيل بالقضاء على الفقر؟

هذه الأسئلة المتشابكة لا ندعى أننا يمكن أن نقدم برهاناً قاطعاً على العلاقات السببية فيما بينها، ولكننا نعكف على محاولة لتحليل العلاقة فيما

بينها فى الاقتصاد العربى مكتفين بالتذكير أن تجارب التنمية المعاصرة تظهر أن الدول التى أحسنت توزيع دخلها كدول شرق آسيا. حققت معدلات نمو أعلى من دول ساء فيها توزيع الدخل والثروة، ومن ثم سجلت معدلات نمو متواضعة خلال العقود الأربعة الماضية كما هو الحال فى بلدان أمريكا اللاتينية.

تتعدد أدوات منظومة التكافل الاجتماعى فى الاقتصاد العربى، ويمكن تقسيمها إلى أدوات رسمية وهى التى تقوم بها الدولة من خلال برامج مساعدة المحتاجين ورعايتهم ضد العوز والدعم الغذائى. .....الخ وأدوات غير رسمية والتى يستمد معظمها من أصل شرعى كالزكاة والصدقات والأوقاف والأضاحى وبر الوالدين .....الخ.

ولاشك أن هذه البرامج سواء الرسمية أو غير الرسمية تؤثر على متغيرات الفقر والتوزيع بل والنماء الاقتصادى أيضاً ومن خلال نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء. ولما كان الميل الحدى للاستهلاك عند لفقراء أكبر منه عند الأغنياء، ولما كان الفقراء يستهلكون سلعاً ذات منشأ محلى عربى فى الغالب الأعم، فإن من شأن عملية إعادة التوزيع أن تنشط الاستهلاك وأن يزيد الطلب الفعال، فيزداد الإنتاج ومن ثم التوظف.

وسوف يتم تحديد ملامح مستويات الدخل الفردى فى الدول العربية ودرجة عدالة توزيعه وذلك باستخدام مؤشر جينى Gini Coefficient لعدالة التوزيع. وباستقراء إحصاءات صندوق النقد العربى عن تطور متوسط الدخل الفردى لنحو عشرين بلداً عربياً خلال الفترة ١٩٧٩ ــ ١٩٩٩ يمكن أن نستخلص اتجاه متوسط الدخل الفردى الكلى فى كافة دول الاقتصاد العربى إلى الزيادة بشكل طفيف بالأسعار الجارية، الأمر الذى يوجب قدراً غير قليل من التحليل فى مصادره وكنه ودلالة مثل هذا الاتجاه العام. كما يمكن كذلك ملاحظة أن هناك اتجاهاً نحو انخفاض الفروقات الدخلية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض،

وأنه تبعاً لاتجاه فروقات الدخول الفردية نحو الانكماش، فقد أظهر مؤشر جينى Gini لعدالة توزيع الدخل عبر البلدان العربية أن هناك اتجاهاً نحو زيادة عدالة توزيع الدخل فى ما بين أقطار الوطن العربى.

ويبدو من التحاليل القياسية التى أجرتها الدراسة أن الاقتصاد العربى لا يحقق فرضية كزنت Kuznet فى لزومية أن يسوء توزيع الدخل مع ارتفاع مستوى المعيشة، كما أظهر تطبيق نموذج الاحتمال الثنائى، أن البطالة والفقر مرتبطان قياسياً وواقعياً فى الاقتصاد العربى، كما أن واقع سوق العمالة العربية محدد أساسى لكل من البطالة والفقر والتوزيع، ويلعب سوق العمل دوراً بارزاً فى تحديد وضعيه الفقر عن طريق متغيرين أساسيين. الأول هو مستويات أو معدل الأجر، والثانى هو احتمال التعطل واستمراريته. فانخفاض الأجر والبطالة السافرة واستمرارية عدم التشغيل، كلها عوامل دافعة نحو الفقر.

كما أظهرت التحاليل القياسية لهذه الدراسة التى استخدمت بيانات رسمية خام عن الفقر والتحويلات المالية والعينية أن برامج التحويل المالية أكثر كفاءة من برامج التحويل العينية بشكل عام.

الملحق الإحصائى عن دولة موريتانيا

محتويات الملحق

رقم الجدول	عنوان الجدول
(١)	التطور السكانى (١٩٧٧، ١٩٨٨، ٢٠٠٠)
(٢)	تطور الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)
(٣)	تطور الإنتاج الزراعى خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٩)
(٤)	تطور أسعار الاستهلاك خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)
(٥)	تطور الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)
(٦)	تطور الميزان التجارى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)
(٧)	تطور التركيب السلعى للتجارة الخارجية الموريتانية (FOB) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)
(٨)	التوزيع الجغرافى للصادرات حسب الدول خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩)
(٩)	التوزيع الجغرافى للواردات حسب الدول خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩)
(١٠)	تطور الدين الخارجى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)
(١١)	تطور الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

* إعداد أحمد ولد محجوب.

جدول رقم (١)

التطور السكانى (١٩٧٧، ١٩٨٨، ٢٠٠٠)

البيان	١٩٧٧	١٩٨٨	٢٠٠٠
عدد السكان (بالألف)	١٣٣٨٨٣٠	١٨٦٤٢٣٦	٢٥٤٨١٥٧
نسبة النمو السنوى	٣,٥	٣,٢	٣
نسبة الرجال (%)	٤٩,١٧	٤٩,٥٢	٤٨,٧
نسبة النساء (%)	٥٠,٨٣	٥٠,٤٨	٥١,٣
الكثافة السكانية (عدد السكان)	١,٣	١,٨٠	٢,٥
نسبة الحضر (%)	٦٣	٨٧,٨	٩٥,١٧
نسبة البدو (%)	٣٧	١٢,٢	٤,٨٣

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، المكتب الوطنى للإحصـــاء، تعـــدادات الســـكان والمســـاكن (١٩٧٧، ١٩٨٨، ٢٠٠٠).

جدول رقم (٢)

تطور مساهمة القطاعات فى الناتج المحلى الإجمالى (١٩٩٠-٢٠٠٠) بالمليون أوقية (بالأسعار الجارية)

السنوات / القطاعات	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الزراعة	٢٣٩٩٤	٢٣٩٤٧	٢٦٨١٩	٣٩٣٨١	٣٢١٩٠	٣٢٩٥٨	٣٥٩٠٠	٤٠٢٩٨	٤٤١٦٧	٤٣١١٣
التعدين	٩٨٢٠	١٢١٩١	١٤٠١٣	١٠٣٤٧	١٥٥٤٩	١٦٩١٠	١٩١٢٥	٢٦٢٥٩	٢٣٦٩٢	٣٤٧٢٤
الصناعة	٨١٣٧	٧٧٥٠	٨٢١٤	١٢٥٨٧	١٣٧٥٤	١٥١٧١	١٤٤٨٤	١٥٤١٦	١٧٣٣٨	١٥٥١٠
التشييد	٥٣٦٤	٦٣٥٧	٧٦١١	٩٦٥١	٨٨٨٩	٩٠٠٥	٩٦٠٦	٩٨٤٦	١٠٦٥٦	٢٥٣٠٢
تجارة مطاعم فنادق	١٢٨٥٧	١٤٠٢٠	١٦٠٦٧	١٨٣٧٦	٢٠٠٩٨	٢٣٠١٢	٢٨٤٧٣	٣١٢٣٥	٣٤٥٠٦	٣٠٠٥٩
النقل والمواصلات	٥٧٣٤	٦٩١٧	٨٥٧٧	٧٨٢٣	٨٢٦٦	٩٤٤٠	١١٥٨٩	١٢٨١٧	١٤٢٩٥	١٢٤٠١
الخدمات الحكومية	١١٢٥٦	١١٧٥٦	١٢٥٠٤	١٤٥٢٣	١٥٧٥٤	١٦٦٨٠	١٧٥٧٨	١٩٥١٢	٢٠٦٧٤	٥٣٤٣٣
خدمات أخرى	٥٩٨٨	٦٨٠٢	٧٧١٢	٧١٤٠	٧٣٥٣	٨٢٨٧	٨٩٦٧	٩٨٢٩	١٠٦٨٨	١٠٩٧٣
الناتج المحلى الإجمالى بسعر التكلفة	٨٣١٥٠	٨٩٧٤٠	١٠١٥١٧	١١٠٨٢٨	١٢١٨٥٣	١٣١٤٦٣	١٤٥٧٢٢	١٦٥٢١٢	١٧٦٠١٦	٢٢٥٥١٥
صافى الضرائب غير المباشرة	٩٥٠٠	١٠٤١٣	١١٤٧٧	١٤١٠٥	١٤٩٨٦	١٨٣٥٥	١٧١٨٣	١٩٦٣٦	٢٠٨٦٠	٢٣٠٥٦
الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق	٩٢٦٥٠	١٠٠١٥٣	١١٢٩٩٤	١٢٤٩٣٣	١٣٦٨٣٩	١٤٩٨١٨	١٦٢٩٠٥	١٨٤٨٤٨	١٩٦٨٧٦	٢٤٨٥٧١

المصدر: ١) بيانات (١٩٩١-١٩٩٩) البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس ٢٠٠٠، ص ص ٣٨، ٣٩.

١) بيانات (٢٠٠٠) تقريبية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، استراتيجية التنمية (١٩٩٨-٢٠٠١)، وثيقة مقدمة للمجموعة الاستشارية الثالثة للجمهورية الإسلامية الموريتانية المجتمعة بباريس في الفترة (٢٥-٢٧ مارس ١٩٩٨)، ص ١٧.

جدول رقم (٣)

تطور إنتاج القطاع الزراعى

البيان / السنوات	الحبوب بملايين الأطنان				المواشى/ ألف رأس			الأسماك ألف طن
	زرع ودخن	أرز	ذرة قمح شعير	المجموع	بقر	غنم وماعز	إبل	
١٩٩٣	١١٩	٣٢	٧	١٥٨	١٢٠٠	٩٠٧٨	١٠٩١	٢٩٥١٣٢*
١٩٩٤	١٣٨	٣٢	٥	١٧٥	١١٠	٩٢٦٠	١١٠٢	٢٩٤١٣٢
١٩٩٥	٥٤	٣٥	٤	٩٣	١١١	٩٤٤١	١١١٣	٢٩٦٣٦٥
١٩٩٦	٥٦	٣٩	٤	٩٩	١١٢٢	٩٦٣٤	١١٢٤	٣٦٦٦١٧
١٩٩٧	٥٠	٤٩	١٠	١٠٩	١٣٥٣	١٠٨٥١	١١٦٢	٢٠٤٧٢٢
١٩٩٨	٥٩	٦٧	٨	١٣٤	١٣٩٤	١١٣٩٣	١١٨٥	١٨٢٦٧١
١٩٩٩	٨١	٥٢	١٠	١٤٣	١٣٨٠	١٠٨٥٠	١٣٦٠	٢٠٧٨٦٥

المصدر: البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس ٢٠٠٠.

* البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس ١٩٩٤.

جدول رقم (٤)

تطور هيكل أسعار الاستهلاك خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

(سنة الأساس ١٩٨٥-١٠٠)

البيان / السنة	تغذية	لباس	مسكن	مواد أخرى	المؤشر العام
١٩٩٠	١٥٩,٥	١١٨,٤	١٤٦,٢	١٢٩,٦	١٤٧,٧
١٩٩١	١٦١,٣	١٢٨,١	١٥٦,٧	١٣٣,٢	١٥٣,٠
١٩٩٢	١٦٨,٩	١٥٣,١	١٧٢,٩	١٣٤,٨	١٦٤,٨
١٩٩٣	١٨٥,٠	١٦٠,٢	١٩٣,٦	١٤٣,٩	١٨٠,٢
١٩٩٤	١٩١,٤	١٦٩,٤	٢٠٤.٥	١٤٤,٩	١٨٧,٦
١٩٩٥	٢٠٦,٧	١٨٣,٤	٢١٣,٣	١٤٣,٤	١٩٩,٨
١٩٩٦	٢٢٢,٢	١٧٩,٢	٢٢٢,٠	١٤٠,٨	٢٠٩,٣
١٩٩٧	٢٣١,٦	١٩٥,٤	٢٣٠,٥	١٤١,٩	٢١٨,٨
١٩٩٨	٢٥١,٩	٢١٦,١	٢٤١,٧	١٥٥,٨	٢٣٦,٣
١٩٩٩	٢٦١,٠	٢١٠,٦	٢٥٧,١	١٧٨,٠	٢٤٦,٠

المصدر: البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس ٢٠٠٠.

جدول رقم (٥)

تطور الاستمارات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)

السنوات / القطاعات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
التنمية الريفية	٤٢٤٩	٣٣٢٤	٣٥٥٦	٣٧٤٦	٣٧٥٦	٥٣٠٢	٤٥٣٧	٥٣٢٣
التنمية الصناعية	٢٠٧٦	١٠٧٤٦	٢٢٤٦	٤٣٩٨	٣٨٤٠	٣١٢٧	٢٣٧١	١٥٢٧
الأصح الترابى	٣٨٦٨	٣٦٨٧	١٨٣٩	٣٦٠٤	٥١١٤	٧٤١٤	٦٢٩٦	٦٦٤٨
الموارد البشرية	٢٠٤٤	٢٤٣٧	٢٠٦٩	١٧٩٠	٣٣٦٢	٣٥٣٥	٢٩٢٠	٣٠٤١
التنمية المؤسسية	٤٩٩	–	٤٦٥	٤٥٦	٣١٦	٣٦٧	٣٥٠	١٠٣٤
المجموع باستثناء (SNIM)*	١٢٧٣٦	١١١٩٤	١٠١٧٥	١٣٩٩٤	١٦٣٨٨	١٩٧٤٥	١٦٤٧٤	١٧٥٧٣
(SNIM)	٢٨٣٠	٢٨٣٠	٧٢٢٠	٣٧٣٧	٣٣٩٢	١٣٥٥	٥٤٧٧	٥٥٢٧
المجموع	١٤٨٩٦	١٤٨٩٦	١٧٣٩٥	١١٧٧٣١	١٩٧٨١	٢١١٠٠	٢١٩٥١	٢٣١٠٠

المصدر: Office National de la Statistique, Annuaire statistique de la Mauritanie, op. Cit. P. 100. Op. Cit. P. 106.

* الشركة الوطنية للصناعة والمعادن

جدول رقم (٦)

تطور الميزان التجارى خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) (بالملايين أوقية)

البيان السنة	الصادرات (مليون أوقية)	الواردات (مليون أوقية)	الميزان التجارى (مليون أوقية)	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٩٠	٣٥١٢٤	٣١٢٨٦	٣٨٣٨	١١٢.٣
١٩٩١	٣٦٠٢٩	٣٤٧٥٧	١٢٧٢	١٠٣,٧
١٩٩٢	٣٧٠١٩	٣٥٣٦٢	١٦٥٧	١٠٤,٧
١٩٩٣	٥١١٠٩	٥٣٧٤٩	(٢٦٤٠-)	٩٥,١
١٩٩٤	٥٠٧١٠	٤٤٦٩٤	٦٠١٦	١١٣,٥
١٩٩٥	٦٤٨١٥	٦٤١٤٤	٦٧١	١٠١,٠
١٩٩٦	٦٧٤٣١	٦٣٤٨٥	٣٩٤٦	١٠٦,٢
١٩٩٧	٦١٦٤٧	٦٦٤٦٠	(٤٨١٣-)	٩٢,٨
١٩٩٨	٦٥٩٤٨	٦٧٥٧٤	(١٦٢٦-)	٩٧,٦
١٩٩٩	٧٨٢٣٣	٦٣٩٨٣	١٤٢٥٠	١٢٢,٣

المصدر:

1- Office National de la Statistique, Statistiques., Du commerce intérieur 1999, Nouakchoutte, Aout 2000, p. 4.
2- Office National de la Statistique, Annuaire Statistiques., du Mauritaine, Année, 1997, p. 84.

جدول رقم (٧)

التركيب السلعي للتجارة الخارجية (مليون أوقية) (FOB) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

البيان	الصادرات				الواردات			
	السمك	الحديد	مواد أخرى	المجموع	مواد استهلاكية	أجهزة معدات نقل ومعدات استثمارية	مواد أخرى	المجموع
١٩٩٠	١٦٦٤٦	١٨٠٤٥	٣٦٩٥	٣٨٣٨٦	٩٨١٨	٣٥٣١	٥٩٠٧	١٩٢٥٦
١٩٩١	٢١١٦٧	١٧٨٥٢	٥٩	٣٩٠٧٨	٩٤٧٥	٣٠٧٩	٥٧٢١	١٨٢٧٥
١٩٩٢	٢١٦٧٩	١٤٣١١	٢٠٢٣	٣٨٠٢١	١٢٥٠٤	٤٦١٤	٥٢٤٢	٢٢٣٦٠
١٩٩٣	٢٧٦٤٢	٣١٩٨٩٥	٣٦٣٠	٥١١٦٧	١٣٨٣٠	٥٤١٢	١٠٦٩٥	٢٩٩٣٧
١٩٩٤	٢٥٧٠١	٢٠٧٢٥	٦٠٥٣	٥٢٤٧٩	١٥٨٦٤	٥٢٠١	٨٥٥٧	٢٩٦٢٢
١٩٩٥	٣٥٠٤٩	٢٥٥٧٥	٣٦٨٢	٦٥٣٠٦	١٣٤١٠	٥٦٤٢	٦٣٠١	٢٥٣٥٣
١٩٩٦	٣٦٤٤٨	٢٨١٧٦	٥٤٤٢	٧٠٠٦٦	١٣٠٢٤	٤٠٤٥	١٠٢٨٧	٢٧٣٥٦
١٩٩٧	٢٧٧٤٥	٣٢٦٦٩	٩٠٦٣	٩٦٤٧٧	١١١٨٣	٢١٨٦	١٢٤٤٣	٢٥٨١٢
١٩٩٨	٢٦٨٠٦	٤٠١٢١	٦٨٥٢	٧٣٧٧٩	١٢٣٥٤	٤٠٦٩	٨٩٤٩	٢٥٣٧٢
١٩٩٩	٣٢٣٧٨	٣٩٥٢١	٦٣٣٤	٧٨٢٣٣	١٣٥٢٣	٦٢٢٦	٧٧٥٩	٢٧٥٠٨

المصدر:

١) البنك المركزى الموريتانى، نشرات إحصائية مارس، سنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٩.

2) Office National de la statistique, statistique de commerce exterieur, 1999, Nouakchotte, Aout, 2000.

جدول رقم (٨)

التوزيع الجغرافي للصادرات حسب الدول خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩)

الدولة	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩	
	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%
اليابان	١٥٤٩٥	٢٣,٠	١٢١٠٠	١٩,٦	٧٥٨٨	٩,٧	٨٩٤٥	١١,٤
إيطاليا	١٢٠٥٣	١٧,٩	١٢٩٠٧	٢٠,٩	١٢٩٢٥	١٦,٥	١١٤٩٩	١٤,٧
فرنسا	٥٩٨٤	٨,٩	٩٣٦٠	١٥,٢	١٣٤٠١	١٧,١	١٥٢٠٤	١٩,٤
أسبانيا	٦٢٧٧	٩,٣	٦٥٩٤	١٠,٧	٦٤٣٩	٨,٢	٩١٩٠	١١,٧-
بريطانيا	٢٣٦٤	٣,٥	٢٠٦٥	٣.٣	٢١٩٣	٢,٨	١٣٨٨	١,٨
بلجيكا	٥٠١٣	٧,٤	٥٥٤٤	٩,٠	٧٠٢٣	٩,٠	٥٧٠٢	٧,٣
ساحل العاج	٢٢٤٦	٣.٣	٩٢٨	١,٥-	٩٣٩	٠,٩	١٢٣٨	١,٦
نيجيريا	٤٨٤٨	٧,٢	٢٥٢١	٤,١	٣٨٠٦	٤,٩	٥٥٧٦	٧,١
ألمانيا	٢٦٢١	٣,٩	٢١٦٢	٣,٥	٢٩٩٤	٣,٨	٩٥٠٧	١٢,٢
أخرى	١٠٥٣٢	١٥,٦	٧٤٦٨	١٢,١	٧٨٦٨	١٦,٩	٩٩٨٣	١٢,٨
المجموع	٦١٦٤٩	١٠٠	٦٧٤٣٣	١٠٠	٦٤٩٧٦	١٠٠	٧٨٢٣٢	١٠٠

المصدر:

1- Statistique de commerce exterieure 1999, Op. Cit. p. 13.
2- Annuaire statistique de la Mauritanie, Année, 1997, Op. Cit. p. 85

جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافي للواردات حسب الدول خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩)

الدولة	١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩	
	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%	القيمة (مليون أوقية)	النسبة%
فرنسا	١٨٧٣٠	٢٩,٥	١٨٦٣٥	٢٨,٠	٢٧٩٢٢	٤٣,٦	٢٥٥٨١	٤٠,٠
اليابان	٢٥١٤٠	٤,٠	٣١١٣	٤,٧	٤١٨٩	٦,٥	٤٣٥٤	٦,٨
أمريكا	١٧٧٠	٢,٨	٣٧٥٨	٥,٧	٥١٢٤	٨,٠	٥٥٥٥	٨,٧
أسبانيا	٤٣٩٣	٦,٩	٣٦١٤	٥,٤	٤٠٩٩	٦,٤	٥٠٣٢	٧,٩
ألمانيا	٣٠٨٤	٤,٩	٤١٣٧	٦,٢	٦٥٦٨	١٠,٣	٥٢٧١	٨,٢
بلجيكا	٢٧٥٠	٤,٣	٣١٢٤	٤,٧	٢٧٦٢	٤,٣	١١٥٠٣	٢,٣
الصين	٣٩٤٠	٦,٢	١٧٠٧	٢,٦	١٠٣٢	١,٦	٥٣٢	٠,٨
هولندا	٩١٣	١,٤	٨١٩	١,٢	١٥١٠	٢,٤	١١٧٢	١,٨
الجزائر	٦٢٢٠	٩,٨	١٠٧٣٨	١٦,٢	٧٢٢٧	١١,٣	٥٢٦٠	٨,٢
تايلاند	١٨١٧	٢,٩	٢٧٦٧	٤,٢	–	–	١٥٦٩	٢,٤٥
دول أخرى	١٧٣٥٤	٢٧,٣	١٤٠٤٩	٢١,١	٧١٤١	١١,٢	٨١٥٤	١٢,٧
المجموع	**٦٣٤٨٥**	**١٠٠**	**٦٦٤٦١**	**١٠٠**	**٦٧٥٧٤**	**١٠٥,٦**	**٦٣٩٨٣**	**٩٩,٨٥**

المصدر:

1- Statistique de commerce exterieure 1999, Op. Cit. p. 14.
2- Annuaire statistique de la Mauritanie, Année, 1997, Op. Cit. p. 85.

جدول رقم (١٠)
تطور الدين الخارجى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)

(مليون دولار امريكى)

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مجمل الديون	٢١٤٥	٢٢٣٦	٢١٣٨	٢١٨٢	٢١٩٣	٢٣٦٢	٢٣٦٢	٢٣٦٦	١٥٦٤	١٥٣٣	١٥٠٠
خدمة الديون	١٢١	٧٣	٧٠	١١٥	٩٦	١٠٢	١٠٦	١٢٥	٩٦	٩٤	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد أعداد ٢٠٠١، ٢٠٠٠، ١٩٩٦، صفحات متفرقة.

جدول رقم (١١)
تطور المالية العامة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

(دولار أمريكى)

السنوات	الإيرادات	النفقات	الفائض أو العجز
١٩٩٠	٢٠٢٣٠	١٩٩٦٦	٢٦٤
١٩٩١	١٩٧٩٤	٢٠٩٥٦	(١١٦٢-)
١٩٩٢	٢٢١٧١	٢٢٨٥٢	(٦٨١-)
١٩٩٣	٢٨٤٨٣	٢٥٦٢١	٢٨٦٢
١٩٩٤	٢٩٦٧٨	٢٨٥٢٠	١١٥٨
١٩٩٥	٣٣٢١٢	٣١٠٨٩	٢١٢٣
١٩٩٦	٣٧٢٧٩	٢٩٦٢٥	٧٦٥٤
١٩٩٧	٤٠٢٤٧	٣٧٧٤٠	٢٥٠٧
١٩٩٨	٤٤٤٩٢	٤٥٩٨٣	(١٤٩١)
١٩٩٩	٥٠٤٩٣	٥١٧٠٢	(١٢٠٩-)

المصدر:

١) بيانات (١٩٩٠-١٩٩٦) من:

- Office National de la statistique, Annuaire, Statistique de la Mauritamie, Année, 1997, Op. Cit. p. 92.

٢) بيانات (١٩٩٧-١٩٩٩) البنك المركزى الموريتانى، نشرة إحصائية ربع سنوية، مارس ٢٠٠٠، ص ٤٦.